مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

البحث
٣

دراسة وتحليل النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة الكويتى لعام ٢٠٠٣
الظواهر والإشكاليات
دراسة فى جغرافية الانتخابات

إعداد

د / جاسم محمد كرم
أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا
جامعة الكويت

أ/ محمد عبد الله العبد الجادر
باحث فى الجغرافية السياسية

محكمة تصدرها كلية آداب المنوفية

العدد الستون
يناير ٢٠٠٥

مقدمـــة:-

برز فرع الجغرافية السياسية كحقل مستقل له ميدانه الخاص ومنهجه المميز في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وقد عرفت الجغرافية السياسية بأنها الحقل الذي يُعْنَى بالتفاعلات المكانية بين الظواهر الجغرافية والظواهر السياسية ومحاولة تفسيرها. وتعتبر دراسة عملية الانتخابات وتفسير وتحليل نتائجها إحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها توضيح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية.

إن دراسة وتحليل العملية الانتخابية في دولة الكويت لها أهمية كبيرة كون التجربة الانتخابية فيها مازالت في بداياتها الأولى. فعمر هذه التجربة لا يتعدى العقود الخمســة فقط (منذ عام ١٩٦٣ حتى الآن). كما أن قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال لم يساعد على تمحيص هذه التجربة وتحليل نتائجها بدقة. لذلك فهناك الكثير من السلبيات التي لا تزال عالقة في هذه التجربة والتي يجب دراستها بتعمق حتى يتم تصحيح مسار العملية الانتخابية. والذى يزيد أهمية هذه الدراسات أن دولة الكويت ارتضت بأن تتخذ من العملية الديمقراطية والانتخابات وسيلة للمشاركة الشعبية في الحكم. إن نجاح العملية الديمقراطية – بدون شوائب ونواقص- في الكويت مهمة ليس للكويت فحسب بل دول منطقة الخليج العربى كافة التى تراقب ما يجرى في الكويت . فنجاح الديمقراطية وتصحيح مسارها في دولة الكويت يؤثر ايجاباً في انتشار الأنظمة الديمقراطية في المنطقة والعكس صحيح .

وفى هذه الدراسة سوف يركز الباحثان على دراسة وتحليل النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة الكويتى لعام ٢٠٠٣ وكشف أهم الظواهر والسلبيات المرافقة لتلك الانتخابات. وبداية، تقدم الدراسة شرحاً مختصراً لبعض المفاهيم في حقل جغرافية الانتخابات. ثم نبذة موجزه عن دولة الكويت والكتل السياسية فيها . وتتناول الدراسة أيضاً أهم أولويات الناخبين ومطالبهم من مجلس الأمة والأسس التي يتوقف عليها اختيارهم للنواب. كما تناقش الورقة أهم السلبيات التى ترافق الانتخابات، وبشكل خاص ظاهرتا شراء الأصوات ونقل الأصوات لما لهما من بعد جغرافى وسلوكي على الناخبين. فالدراسة ترى وجوب دراسة أسباب تلك الظاهرتين والنتائج المترتبة على انتشارهما.

وفى الختام تحلل الورقة النتائج العامة لانتخابات عام ٢٠٠٣ مع توضيح الحجم النسبي لكل قوة سياسية في البرلمان.

أولا : نبذة عن حقل جغرافية الانتخابـــات :-

قبل البدء بدراسة وتحليل النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة الكويتى لعام ٢٠٠٣، يرى الباحثان ضرورة توضيح بعض المفاهيم العامة حول حقل جغرافية الانتخابات لما لها من أثر في فهم موضوع البحث بشكل أفضل . فبداية يعرف ريتشارهارتشهورن الجغرافية السياسية بأنها " العلم الذى يدرس الاختلافات والتشابهات المكانية من الناحية السياسية " [١]. أى أنها الحقل الذى يهتم بدراسة التفاعلات المكانية بين الظواهر الجغرافية والسياسية ومحاولة تفسيرها . وتبعاً لهذا المفهوم فالجغرافية السياسية تسعى لتوضيح المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية . وتعتبر الجغرافية السياسية إحدى الوسائل التى يمكن من خلالها شرح وتوضيح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية [٢]. وبهذا فإنه يمكن تعريف جغرافية الإنتخابات بانها الحقل الذى يحاول تفسير الإختلاف فى الانماط الانتخابية السائدة فى مكان معين ودراسة وتحليل تغير السلوك الإنسانى من مكان لآخر وأسباب هذا التغير [٣].

وتندرج معظم الدراسات المتعلقة بجغرافية الانتخابات تحت مفهوم دراسة وتحليل العمليات السياسية . هذه الدراسات قديمة وتعود جذورها إلى أول دراسة أعدها الجغرافي الفرنسى سيغفريد فى عام ١٩١٣ [٤] . وقد فسر سيغفريد نتائج الإنتخابات العامة فى اقليم أرديش فى فرنسا على أساس اختلاف البيئات الإجتماعية والإقتصادية . فسكان المناطق الغنية صوتوا للاحزاب اليمينية بينما صوت سكان المناطق الافقر للاحزاب اليسارية . وقد تبع تلك الدراسة دراسات عديدة فى هذا المجال مثل دراسة " التأثيرات الجغرافية " على الانتخابات البريطانية " لأدوارد كرهبيل فى عام ١٩١٦ [٥]. وفى هذه الدراسة أشار كرهبيل إلى الارتباط الكبير بين المناطق الصناعية والزراعية الفقيره والتصويت لمرشحي حزب الأحرار (الذى تطور فيما بعد ليصبح حزب العمال). بينما صوت سكان المناطق الزراعية العينه لحزب المحافظين . وقد انصبت معظم دراسات جغرافية الانتخابات فى العقود الستة الأولى من القرن العشرين فى نفسه الاتجاه. أى أن البيئتين الطبيعية والاجتماعية لهما أثر كبير في طريقة اختيار الناخبين للمرشحين. وهذا ما اطلق عليه بستيد (Busteed) " منهج التحليل الكلي " (Aral Ecolog ical Method)[٦]. وتتلخص هذه الطريقة في تحديد مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها، ثم معرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على النمط

الانتخابي السائد في منطقة معينة . فمثلاً يحاول الباحث أن يربط بين الخصائص الاجتماعية والإقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين أو مرشح معين .

وفى أواخر ستينيات القرن الماضي انتقد بعض الجغرافيه الدراسات التى تتبع منهج التحليل الكلي. وبهذا الصدد أوضح كوكس " Cox " بأن دراسة القرارات الانتخابية الكلية لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الناخبين الصحيحة ، فليس صحيحاً أن كل السود فى الولايات المتحدة يصوتون للحزب الديمقراطي، وبالتأكيد فإنه لا يمكن الجزم بأن جميع أفراد الطبقة الاقتصادية العليا في بريطانيا يصوتون لحزب المحافظين [٧] .

وعلى هذا الأساس اتجه الجغرافيون إلى دراسة أثر البيئة المحلية على السلوك الانتخابي. حيث تؤكد كثير من الدراسات على أن قرارات الناخبين تتأثر بشدة بالبيئة المحلية. وقد أوضح بتلر و ستوكس (Butlor E Slockes)أن هناك ميلاً شديداً للفرد للبيئة السياسية المحلية التي يعيش فيها مما يؤدي إلى خلق تأييد قوي للحزب المحلي المسيطر فى المنطقة [٨]. كما أكد جونستون (Johnston) فى دراساته العديده على أن اختلاف القرارات الشخصية للناخبين ناتجة عن تأثره بالمنزل، المدرسة، ومكان العمل وأخيراً الحي الذي يسكنون فيه . فهذه العوامل مجتمعه لها أثر كبير في سلوكهم الانتخابي [٩-١٠] .

ثانيا : نبذة عن دولة الكويت والكتل السياسية فيها :

حصلت الكويت على استقلالها فى ١٩٦١/٦/١٩ فى عهد المغفور له بإذن الله الشيخ عبدالله السالم الصباح . وقد عرف عن الشيخ عبدالله السالم رحمه الله حبه للديمقراطية حيث كان رئيس أول مجلس تشريعي، منتخب في الكويت فى عام ١٩٣٨ [١١] . ولذلك فقد بدأ عهد الاستقلال باصدار القانون رقم (١) لعام ١٩٦٢ الذى تدعو المادة الأولى فيه إلى انتخاب المجلس التأسيسي الذي تكون مهمه وضع دستور دائم لدوله الكويت [١٢] .

وقد تشكل المجلس من ٢٠ عضوا بالإضافة إلى أحد عشر وزيراً . وكان عمر المجلس سنة واحدة استطاع فيها أن يضع دستوراً دائماً للدولة. وينص دستور الكويت على وجود مجلس تشريعي (مجلس الأمة) مكون من ٥٠ عضواً منتخباً بشكل مباشر من قبل الكويتيين البالغين أحد وعشرين سنة وما فوق . ويستثنى من ذلك الكويتون بالتجنس مالم تمر عشرون سنه على تجنيسهم ، والعسكريين العاملين فى الجيش والشرطة . وكانت النساء ممنوعات من الترشيح والانتخاب حتى اعيد لهن هذا الحق فى جلسه مجلس الأمة التي عقدت

فى ١٦ مايو ٢٠٠٥ [١٣] . كما أن الوزراء المعينون فى الحكومة الذين لا يزيد عددهم عن ثلث أعضاء المجلس المنتخب يكون أعضاء أيضاً فى مجلس الأمه .

وفقاً لدستور الكويت فقد تمت الدعوة إلى أول انتخابات لمجلس الأمة الكويتي في ١٩٦٣/١/٢٣ حيث شارك ١٦,٨٨٩ مواطناً كويتياً ذكراً لانتخاب ٥٠ عضواً فى البرلمان[١٤]. أما فيما يتعلق بالتركيبة السكانية لدولة الكويت فقد بلغ عدد سكان الكويت وفقا لاخر احصائية (فى يونيو ٢٠٠٤) ٢٦٤٤٧٧٧ [١٥]. وبالاطلاع على الجدول رقم (١) يتبين عن عدد المواطنين الكويتين بلغ ٩٤٢٨٩٢ فرداً بنسبة ٣٥,٦% من جملة سكان الكويت ، وبلغ عدد الذكور ٤٦٣٣٩٩ (٤٩,١% من جملة الكويتين)، وكان عدد الإناث ٤٧٠٩٤٩٣ أي بنسبة ٥٠,٩% من جملة السكان الكويتين. أما غير الكويتين فقد بلغ عددهم ١٠٧١٨٨٥ فرداً وبنسبة ٦٤,٤% من جملة سكان الكويت [١٥]. ويوضح الجدول رقم (٢) التركيبة العمرية للكويتين (ذكور وإناث) حسب المحافظات. ولو حسبنا نسبة الكويتين البالغين من العمر ٢١ سنة وما فوق لتضح أنها تبلغ ٤٧% تقريباً من جملة السكان. وهؤلاء لا يحق لهم جميعهم التصويت، أن بهم نسبة من الكويتين بالتجنس (ولم ينقض على تجنيسهم عشرون عاماً) ونسبة من العسكريين العاملين بالجيش والشرطة .

جدول (١)
توزيع السكان حسب الجنسية والنوع في كل محافظة في ٢٠٠٤/٦/٣٠

النوع / المحافظة	الحضر	إناث	جملة	التوزيع النسبي %	ذكور	إناث	جملة	التوزيع النسبي %	ذكور	إناث	جملة	التوزيع النسبي %
العاصمة	٩٨٧٣٧	١٠٢٩٥٧	٢٠١٦٩٤	٢١,٣٩	١٥١٠٢٨	٨٦٣٠٨	٢٣٧٣٣٦	١٣,٩٥	٢٤٩٧٦٥	١٨٩٢٦٥	٤٣٩٠٣٠	١٦,٦٠
حولي	٧٩٧٤٦	٨١٦٧٢	١٦١٤١٨	١٧,١٢	٢٤٥٨٧١	١٥٨٤٧٨	٤٠٤٣٤٩	٢٣,٧٦	٣٢٥٦١٧	٢٤٠١٥٠	٥٦٥٧٦٧	٢١,٣٩
الأحمدي	٩٥٤٥٣	٩٧٠٢٩	١٩٢٤٨٢	٢٠,٤١	١٨٧٣٨٠	٦٩٨٥٤	٢٥٧٢٣٤	١٥,١٢	٢٨٢٨٣٣	١٦٦٨٨٣	٤٤٩٧١٦	١٧,٠١
الجهراء	٤٧٥٣٣	٥١٥٤٠	٩٩٠٧٣	١٠,٥١	١٣٨٠٦٩	٨٥٦٤١	٢٢٣٧١٠	١٣,١٤	١٨٥٦٠٢	١٣٧١٨١	٣٢٢٧٨٣	١٢,٢١
الفروانية	٨٦٨٤٩	٩٠١٧٤	١٧٧٠٢٣	١٨,٧٧	٣٩٦٥٢٥	١١٢٥٦٨	٥٠٩٠٩٣	٢٩,٩١	٤٨٣٣٧٤	٢٠٢٧٤٢	٦٨٦١١٦	٢٥,٩٤
مبارك الكبير	٥٤٥٣٢	٥٥٥٨٥	١١٠١١٧	١١,٦٨	٤١٠٦٣	٢٣٩٨٧	٦٥٠٥٠	٣,٨٢	٩٥٥٩٥	٧٩٥٧٢	١٧٥١٦٧	٦,٦٢
غير مبين	٥٤٩	٥٣٦	١٠٨٥	٠,١٢	٣١٢٣	١٩٩٠	٥١١٣	٠,٣٠	٣٦٧٢	٢٥٢٦	٦١٩٨	٠,٢٣
جملة الدولة	٤٦٣٣٩٩	٤٧٩٤٩٣	٩٤٢٨٩٢	١٠٠,٠٠	١٣٦٣٠٥٩	٥٣٨٨٢٦	١٧٠١٨٨٥	١٠٠,٠٠	١٦٢٦٤٥٨	٥٠١٨٣١٩	٢٦٤٤٧٧٧	١٠٠,٠٠

جدول رقم (٢) التركيبة العمرية للكويتيين (ذكور وإناث)

حسب المحافظات في ٢٠٠٤/٦/٣٠

المحافظة	فئات العمر						
	٠-٤	٥-٩	١٠-١٤	١٥-١٩	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩	٣٠+
العاصمة	٢٤١٧٣	٢٦٠٩٥	٤٧٢٣٧	١٥٨٣٤	٧٥٨٠٢	١١٦٢٩	٢٠١٦٩٤
حولي	٢١٤٣٢	٢١٥١٠	٣٥٩٦٨	١٣٧٥٣	٦٠٨٠١	٧٩٥٤	١٦١٤١٨
الأحمدي	٣٢٧٢٤	٢٩٤٢٩	٤٢٠١٧	١٧٥٦١	٦٢٨٤٩	٧٩٠٢	١٩٢٤٨٢
الجهراء	١٦٨٠٨	١٥٠٣١	٢٢١٠٢	٩١٨٢	٣٢٤١٦	٣٥٣٣	٩٩٠٧٣
الفروانية	٢٧٨٩٠	٢٥١٩٦	٣٨٢٨٧	١٦٧١٣	٦١٠٥٩	٧٨٧٨	١٧٧٠٢٣
مبارك الكبير	١٢٧٩٤	١٤١١٩	٣٢٥١٠	١٢٥٦٤	٤٣٩٥٠	٣١٨٠	١١٠١١٧
العدد	١٢٥٩٢١	١٣٩٨٨٤	٢٠٨٩٢١	٨٥٦٠٧	٣٣٠٨٧٧	٤٣٠٧٩	١٥٨٠٨١٢
النسبة %	١٤,٤	١٣,٨	٢٣	٩	٣٥,٣	٤,٣	%١٠٠,٠٠٠

ومن المتوقع أنه إذا ما تم تسجيل النساء في القيود الانتخابية (في شهر فبراير ٢٠٠٦) فإن عدد الذين يحق لهم التصويت سيتعدى ٣٥٠,٠٠٠ ناخباً وناخبة تقريباً .

ومن حيث التركيبة الاجتماعية في دولة الكويت فإن الكويتين جميعهم مسلمون (فيما عدا عدد محدد من العائلات المسيحية) مقسمين بين مسلمين سنة ومسلمين شيعة. وبما أن هذه التصنيفات غير مدرجة في التعدادات الرسمية لدولة الكويت لأنها لا تفرق بين الكويتين من حيث الجنس أو الدين فإن نسبة الشيعة غير محدده بشكل دقيق ولكن يعتقد بإنهم يمثلون ٢٠% من جملة السكان الكويتين . وينقسم السنه إلى حضر وبدو . وتطلق كلمة البدو جوازاً ، لأنهم يعيشون فى مناطق حضرية ويمتهنون حرفاً متعلقة بالمدينة ولكنهم مازالوا مرتبطين بأصولهم وعاداتهم القبلية على عكس الحضر الذين تحللوا من هذه الروابط نهائياً . كما أن نسبة الحضر إلى القبليين غير محددة لعدم ادراج الدولة مثل هذه المعلومات فى إحصاءاتها . ولكن يمكن القول جوازاً بأن نسبة الحضر إلى القبلين تكاد تكون متعادلة مع تفوق بسيط للحضر .

ومن الأمور الغريبة التي يلاحظها الباحثون السياسيون هي غياب الأحزاب السياسية المرخصة في دولة الكويت ، على الرغم من عدم وجود نص محدد يمنع تشكيل الأحزاب . ولسد هذا النقص في الحياة السياسية في دولة الكويت، استفاد الكويتيون من إجازة الدستور الكويتي لتأسيس الجمعيات الثقافية والنقابات التي أصبحت نواة تكوين الكتل السياسية، وقد سارعت الكويت بعد استقلالها عام ١٩٦١ إلى إرساء قواعد الحكم وتحويل الكويت من مجتمع قبلي بسيط إلى الدولة الأمة – Nation State – بنظام سياسي متكامل ودستور مكتوب [١٦]. ولأن الدستور سمح بتأسيس جمعيات النفع العام والنقابات فقد تأسست أندية ثقافية مثل نادي الاستقلال ، جمعية الخريجين ، جمعية المحامين ، الاتحاد العام لعمال الكويت ، نقابات البلدية والإطفاء . وظهرت جمعيات دينية تمثل قطاعات مختلفة من الشعب الكويتي مثل : جمعية الإصلاح الاجتماعي وهي واجهة جماعة الإخوان المسلمين ، جمعية إحياء التراث الإسلامي وهي واجهة التجمع السلفي ، والجمعية الثقافية الاجتماعية وهي واجهة لإحدى الجماعات الشيعية في دولة الكويت [١٧].

وقد مرت هذه التكتلات في تطور من ستينيات القرن الماضي حتى أصبحت أكثر نضوجاً ووضوحاً بعد تحرير الكويت وتحديداً في انتخابات عام ١٩٩٢ . ففي تلك السنة برزت في الكويت عدة تجمعات بعضها كان امتدادا لأفكار سياسية سابقة، وجميعها لا تخرج

عن التيارات الرئيسة الثلاثة (التيار الأصولي الإسلامي الشيعي، والتيار الأصولي الإسلامي السني، والقوي ذات التوجهات الليبرالية التقدمية). ويمكننا تقسيم هذه التكتلات السياسية إلى التالـــي :-

١- **التجمعات الدينية السنيـــة :**

أ- **التجمع الإسلامي الشعبي أو ما يسمي بالتيار السلفي** ، (واجهته جمعية إحياء التـــراث) وهو تيار أصولي يستمد رؤيته السياسية والشرعية نسبة إلى السلف الصالح، وبالذات رؤيـــة الإمامين ابن تيمية والإمام أحمد بن حنبل . وهو يشكل امتدادا للتيار الوهابي (نسبة إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب) الموجود في المملكة العربية الســـعودية ، ويتركـــز ثقـــل الجماعـــة الانتخابية لهذا التيار في القادسية ، كيفان ، الفيحاء ، الجهراء الجديدة . ويختلف هذا التيار في رؤيته للعمل السياسي عن الإخوان المسلمين ، ويؤكد في برامجه السياسية على ثوابت الشرع وطاعة أولي الأمر[١٨]، وقد حدثت بعض الانشقاقات في هذا التنظـــيم حيـــث انشـــقت عنـــه مجموعة أطلقت على نفسها (السلفية العلمية) في مقابل (التيار السلفي) . علـــى الـــرغم مـــن اعترافهم بطاعة أولي الأمر كمنهج لهم إلا أنهم خالفوا هذا المـــنهج بشـــكل واضـــح خـــلال التصويت على إعطاء المرأة حقوقها السياسية على الرغم من أنه جاء برغبة أميرية . ففـــي يوم ٥/١٦ ٢٠٠٥ صوت خمسة نواب من أصل سبعة أعضاء من هذا التجمع ضـــد إعطـــاء المرأة حقوقها السياسية . وغاب وزير العدل السيد أحمد باقر العبدالله المنتمى لهذا التيار عن جلسة مجلس الأمة فى ذلك اليوم حتى لا يحرج بالتصويت بإعطاء المرأة حقوقهـــا السياســـية حيث من المفترض أن تكون متضامنة فى تصويتها وكون قرار إعطاء المرأة حقوقها السياسية جاء برغبة من أمير دولة الكويت [١٩].

ب- **الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)**، أو تجمع " جمعية الإصـــلاح الاجتمـــاعي ، وهـــو واجهة لحركة الإخوان المسلمين – فرع الكويت . وقد نما هذا التيار بشكل كبيـــر فـــي أواخـــر السبعينيات . ويسيطر على الاتحاد العام لطلبة الكويت " فرع جامعة الكويت " منـــذ عـــام ١٩٨٠ وحتى الآن . وقد شاركت هذه الجماعة بقوة في الانتخابات التشريعية بعد تحرير دولة الكويـــت . وللحركة الدستورية الإسلامية امتداد في المناطق الحضرية والقبلية على حد سواء . ويتركز ثقـــل الحركة في المناطق التاليـــة : مشرف ، الروضة ، العمرية ، الرابيـــة ، الصـــباحية ، الجهـــراء

القديمة . وتُعد هذه الحركة من أكثر الحركات الدينية السنية تنظيماً وأقدمية، ولديها الكثير من المؤسسات المالية (فروع ولجان زكاة) .

٢- التيار الإسلامي الشيعي :-

برز دور الشيعة كتيار فكري سياسي ذى أصول إسلامية بعد الثورة الإسلامية في إيران على الرغم من وجود " الجمعية الثقافية الاجتماعية " قبل الثورة الإيرانية بوقت طويل . ويتركز الثقل السياسي لأصوات الشيعة في الدوائر الانتخابية الأتية : الشرق ، الدعية ، المنصورية ، الرميثية ، حولي . ويمكن تقسيم الطائفة الشيعية إلى ثلاث فئات هي :-

أ- الجمعية الثقافية الاجتماعية: وتتلاقى أفكارها مع الأفكار العامة للثورة الإسلامية في إيران على الرغم من وجودها قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران . ولكن مع التركيز على القضايا العامة في الكويت . وفي بعض الأحيان تتلاقى أفكار هذه الجماعة مع أفكار الكتل الإسلامية السنية في خصوص أسلمة بعض القوانين ومواجهة التطبيع أو السلم مع الكيان الصهيوني .

ب- ما يسمون باللجنة الوطنية : وتضم عدداً من أبناء الطائفة ذات الإتجاه الليبرالي .

ج – وهناك بعض الشيعة الذين يخوضون الانتخابات بشكل مستقل أو موالي للخط الحكومي . مع التركيز على أن هناك بعض الشيعة الذين يعملون ضمن الحركات الليبرالية كالمنبر الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي السابق ذكرهما . وبشكل عام يجب التركيز على الإنتماء الوطني للشيعة والذي ظهر بشكل واضح إبّان الإحتلال العراقي لدولة الكويت حيث كان هناك تنسيق متكامل بين القوى السياسية الشيعية والسنية في مقاومة المحتل (٢٠) .

٣- المنبر الديمقراطي:

وهو التجمع الذي يضم خليطا من القوى القومية ، واليسارية والليبرالية ، ويجمع التياريين السابقيين (التجمع الوطني ، والتجمع الديمقراطي) . وهما ينحدران تاريخياً من حركة القوميين العرب . وتتحالف مع النخبة التجارية ، وهي العمود الفقري للمعارضة

السياسية التقليدية . ويعتبر التجمع التنظيم الوحيد الذي لا يتصف بالسرية ، ولديه برنامج واضح يعرض فيه جميع مشاكل البلد والحلول المناسبة لها [٢١] . ولهذا التيار امتداد في المناطق التالية : ضاحية عبدالله السالم ، العديلية ، الروضة ، الخالدية، مشرف . مع تجمعات بسيطة في محافظتي الجهراء والأحمدي .

٤- التجمع الدستوري (التجار) :

ظهر هذا التجمع بشكل علني بعد تحرير الكويت مباشرة ، وتمتد جذوره إلى فترة الثلاثينيات من القرن الماضى عندما ظهرت أول حركة إصلاحية سياسية في دولة الكويت تمخضت عنها إنشاء المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨ .

كما لعب هذا التجمع دوراً مهما في خمسينيات القرن الماضي أثناء التطور السياسي لدولة الكويت عبر المشاركة السياسية ومساعدة المؤسسات الحكومية . وتعتبر " غرفة تجارة وصناعة الكويت " هى الرمز الأساسي لمصالح هذه الكتلة رغم الإختلافات بين أفرادها . وتتركز هذه الفئة في المناطق الانتخابية الآتية : الشويخ ،ضاحية عبدالله السالم ، الدعية [٢١] .

٥- التكتل النيابي الشعبي :

هذا التكتل بطبيعته تجمع فضفاض ومرحلي يضم نواباً من مختلف شرائح المجتمع الكويتي، هدفه تنسيق المواقف بين أعضاء مجلس الأمة . وقد ظهر لأول مرة بعد انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٩ وضم ١٤ نائبا . والهدف من هذا التجمع هو التنسيق حول القضايا العامة المطروحة على المجالس ، ويتوقع الباحثون أن ينتهي هذا التجمع كما انتهى تجمع نواب عام ١٩٨٥ الذي ضم عدداً من النواب ، وقاد تحركاً شعبياً لعودة الحياة البرلمانية في الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٢ وقد انحل عقد هذا التكتل بعد انتخابات ١٩٩٢ . لذلك فإنه يتوقع أن تتعارض مصالح نواب هذا التكتل النيابي الشعبي ما قد يؤدي إلى حل عقده مستقبلاً.

٦- القوى القبليـــة :

من الملاحظ حالياً حدوث تغير في نمط التصويت القبلي . فعلى الرغم من أن القبائل ما تزال تعتمد على التصويت ككتلة واحدة لمرشحيها إلا أن هناك تغيراً نوعياً في خياراتهـا سواء على مستوى الانتخابات الفرعية (التصفيات التي تتم بين مرشحي القبيلة قبل انتخابات مجلس الأمة) أو انتخابات مجلس الأمة . والجديد هو تخلي القبيلة عن مرشحيها التقليـديين وزعاماتها التاريخية ونواب الخدمات لصالح المرشحين المتعلمين من أبنائها وحملة الشهادات العليا . كما يلاحظ أن هناك تحالفاً غير معلن بين التيارات السياسـية الإسـلامية الأصـولية والقبلية . حيث تعتمد التيارات الإسلامية الأصولية على اختيار مرشـحيها فـي الانتخابـات البرلمانية في المناطق القبلية على المنتسبين لها من بين أفراد القبائل ذات الكثافة الانتخابية في تلك المناطق بشكل عام . وذلك لضمان أكبر عدد من الأصوات لهم . أى لتضافر العنصرين الحزبي والقبلي لصالح مرشحيها .

ثانيـا : أولويات الناخبين لمجلس ٢٠٠٣ :

ينقاش هذا الجزء أولويات القضايا الوطنية التي تهم المواطنين وما يريده المواطن من مجلس عام ٢٠٠٣. ففي دراسة أعدها مركز البحوث والدراسات التابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء حول هذا الموضوع جاءت النتائج كالتالـي [٢٣] : انظر الجدول رقم (٣) .

١- احتلت قضية الخدمات الإسكانية الترتيب الأول ، واهتم بهـا بصـورة خاصـة سـكان محافظتي العاصمة والأحمدي ، وأبدى الذكور اهتماماً أكثر من الاناث بهذه القضية ،وقد جاءت هذه الأولوية مطابقة لأولويات الناخبين لمجلس ١٩٩٩ [٢٤] .

٢- احتلت قضية الخدمات الصحية المرتبة الثانية ، وطالـب قـاطنو محافظـة العاصـمة والفروانية والأحمدي بدعم هذه الخدمات وتطويرها . وقد جاء هـذا مخالفـاً لأولويـات الناخبين لعام ١٩٩٩ حيث احتل تطوير الرعاية الصحية المرتبة الحادية عشرة مما يـدل على تراجع مستوى الخدمات الصحية في عام ٢٠٠٣ عنه في عام ١٩٩٩ .

٣- قفزت قضايا الشباب وحل مشكلاتهم إلى المرتبة الثالثة عام ٢٠٠٣ بعدما كانت في المرتبة السادسة عشرة عام ١٩٩٩ .

٤- حضيت قضية توفير الفرص الوظيفية في القطاع الحكومي، وضرورة دعم القطاع الخاص للنهوض بمسؤلياته باهتمام غالبية العينة المدروسة خاصة بين سكان محافظات العاصمة والجهراء والأحمدي . وقد كانت قضية التوظيف وحل مشكلة البطالة الأولوية الثانية لناخبي عام ١٩٩٩ . ما يدل على أن الحكومة وفرت فرصا أكثر للعمل في عام ٢٠٠٣ عما قبل .

٥- كان هناك اهتمام خاص من قبل سكان محافظات الجهراء ومبارك الكبير والفروانية بقضية المقيمين بصورة غير قانونية (غير محددي الجنسية)، حيث يتطلع هؤلاء الناخبين إلى حل هذه القضية وفق الضوابط الكفيلة بمراعاة تحقيق المصلحة العامة . والجدير بالذكر أن هذه القضية كانت الأولوية الرابعة لناخب مجلس عام ١٩٩٩ ما يدل على أن الموضوع لا يزال معلقاً ولم يطرأ عليه أي تغيير منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٣.

٦- اهتم العديد من المواطنين في محافظات الكويت كافة بإبراز قضية حقوق المرأة السياسية باستثناء ناخبي محافظة الجهراء الذين لم يبدوا اهتماماً لهذه القضية، وهذا مؤشر واضح على سيطرة الجماعات الإسلامية الأصولية والقبلية (المعارضة لإعطاء المرأة حقوقها السياسية) على هذه المحافظة .

٧- حازت قضية إعادة النظر في المناهج الدراسية وتطوير المناهج ودعم التعليم التطبيقي وفتح فروع لجامعة الكويت في محافظتي الجهراء والأحمدي الأولويات من السابعة إلى الرابعة عشرة . وجاءت هذه الأولويات متطابقة مع أولويات الناخبين لعام ١٩٩٩ .

٨- حلت قضية الأمن الداخلي والوحدة الوطنية الأولوية الخامسة عشرة والسادسة عشرة في عام ٢٠٠٣بينما كانت الأولوية الثالثة في عام ١٩٩٩ . وهذا وضع طبيعي؛ لأن الكويت كانت دائمة الخوف من نوايا النظام العراقي السابق في عام ١٩٩٩ بينما زال ذلك في عام ٢٠٠٣ .

٩- كان هناك إجماع على ضرورة إجراء الإصلاحات المناسبة في الجهاز الإداري للدولة ومحاربة الفساد . وبينما كانت هذه الأولوية الحادية والعشرين في عام ٢٠٠٣ فإن حماية المال العام كان الأولوية الخامسة لناخبي عام ١٩٩٩ .

١٠- طالب بعض أفراد العينة بتوسعة الدوائر الانتخابية والعمل على تعديلها وكذلك عدم تأييد الانتخابات الفرعية ومحاربة شراء الأصوات ، وعدم تدخل الحكومة في الانتخابات. واحتلت هذه القضية آخر أولويات الناخبين لعام ٢٠٠٣ (الأولوية الثامنة والعشرون) ، رغم أنها كانت تحتل في عام ١٩٩٩ الأولوية الثامنة عشر .

وإذا كانت تلك أهم أولويات المواطنين الذين يريدون من مجلس عام ٢٠٠٣ أن يحققها فإن المرشحين كانت لهم قضاياهم التي طرحوها خلال حملاتهم الانتخابية، وإذا كانت قضايا المرشحين لا تختلف في مجملها عما طرحه المواطنون فإن بعض المرشحين ركز في حملته الانتخابية على حل القضايا الاقتصادية ، ومحاربة الفساد وحماية الأموال العامة ، وتصحيح الأوضاع السياسية في الكويت ، ومن بينها تعديل الدوائر الانتخابية والاتجاه إلى توسعتها كمدخل للإصلاح السياسي ومحاربة شراء أصوات الناخبين كوسيلة للوصول إلى مقاعد مجلس الأمة .

جدول رقم (٣) آراء المواطنين حول أهم الأولويات
المطلوبة من مجلس (٢٠٠٣)

م	القضايا الإسكانية	عدد المواطنين	النسبة %
١	الخدمات الإسكانية	٤٢٩٠	٢٦,٧٤
٢	الخدمات الصحية	٢٩٠٩	١٨,١٣
٣	قضايا الشباب	٢٣٩٥	١٤,٩٢
٤	التوظيف	١٧١٩	١٠,٧٢
٥	قضية غير محددي الجنسية	١٢٨١	٧,٩٩
٦	حقوق المرأة السياسية	١٠٦٤	٦,٦٣
٧	قضية التعليم	٨٣٥	٥,٢٠
٨	قضية الأمن	٦٦٦	٤,١٥
٩	إصلاح الجهاز الإداري للدولة	٥٨٨	٣,٦٦
١٠	تعديل الدوائر الانتخابية	٢٩٨	١,٨٦
	الإجمالي	١٦٠٤٥	%١٠٠,٠٠

ثالثا : أهم الظواهر السلبية لانتخابات عام ٢٠٠٣ :

يجمع الكثير من المحللين السياسيين أن طريقة رسم الدوائر الانتخابية في دولة الكويت هي السبب الرئيسي في بعض الظواهر السلبية التي ترافق الانتخابات العامة لمجلس الأمة الكويتي. فمن المعروف أنه كلما صغر حجم الدائرة الانتخابية قل عدد الناخبين فيها وبالتالي يسهل التحكم في نتائج الانتخابات. وبالرجوع إلى الدوائر الانتخابية فإنه تم تقسيم الكويت إلى عشر دوائر انتخابية وذلك منذ عام ١٩٦١ . (خريطة رقم ١) [٢٥] . وقد رسمت هذه الدوائر بطريقة متطابقة مع توزيع المجموعات السكانية في الكويت ، أى دوائر معينة للشيعة وأخرى للسنة ، أو للقبائل ، وأخيرا دوائر للتجار وذلك بهدف التحكم في تركيبة أعضاء المجلس [٢٦] . وكانت الدائرة الأولى مركز للشعة بينما خصصت الدائرة الثانية للطبقة التجارية ، والدائرة الثالثة مقسمة بين الطبقة التجارية وقبائل عنزة شمر والعجمان . وكانت الدائرة الرابعة مخصصة لقبيلتي مطير والرشايدة، والدائرة الخامسة فكانت مركزاً لقوة القوميين العرب بالإضافة إلى قبيلة عتيبة. والدائرة السادسة مقسمة بين أقلية شيعية وأغلبية سنية محافظة، والدائرة السابعة مقسمة بين السنة والشيعة. أما الدائرة الثامنة فهي دائرة سنية حضرية ، بينما تتكون الدائرة التاسعة من أغلبية لقبيلة العوازم. أما الدائرة العاشرة فكانت مقسمة بين قبيلتين رئيسيتين هما العوازم والعجمان مع أقلية من قبيلة الفضول.

وقد أجريت عدة تعديلات على خريطة الدوائر الانتخابية بعضها كانت تعديلات طفيفة، ولكن التعديل الجذري كان في عام ١٩٨٠ عندما تم تقسيم الكويت إلى ٢٥ دائرة انتخابية (انظر الخريطة رقم ٢) [٢٧] .

وقد أرجعت الحكومة سبب التعديل الجديد إلى انتشار العمران واستحداث مناطق جديدة الأمر الذي تطلب إجراء تعديل جذري للدوائر لإضافة المناطق المستحدثة حتى لا يحرم المواطنون المقيمون بها من حقوقهم السياسية. ومن الملاحظ أن التعديل الجديد أحدث دوائر صغيرة متطابقة مع قبائل وكتل سكانية محددة مما عمق موضوع القبيلة والطائفية وبالتالي السلوك الانتخابي الطائفي والقبلي . ومن الجدير بالذكر أن الانتخابات بعد عام ١٩٨١ وحتى الآن تجرى وفقاً لتعديل عام ١٩٨٠. ومع الإقرار بأن التعديلات كانت ضرورية حتى يتم تحقيق العدالة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية إلا أن زيادة عدد الدوائر وتصغير حجمها وتقليل عدد الناخبين في كل دائرة جعل المرشحين يحتاجون إلى عدد أقل من الأصوات لضمان الفوز في إحدى مقاعد الدائرة . هذا الأمر ساعد على ظهور سلبيات لم تكن متفشية من قبل . وأخطر تلك السلبيات هي ظاهرة شراء الأصوات وعملية نقل أصوات

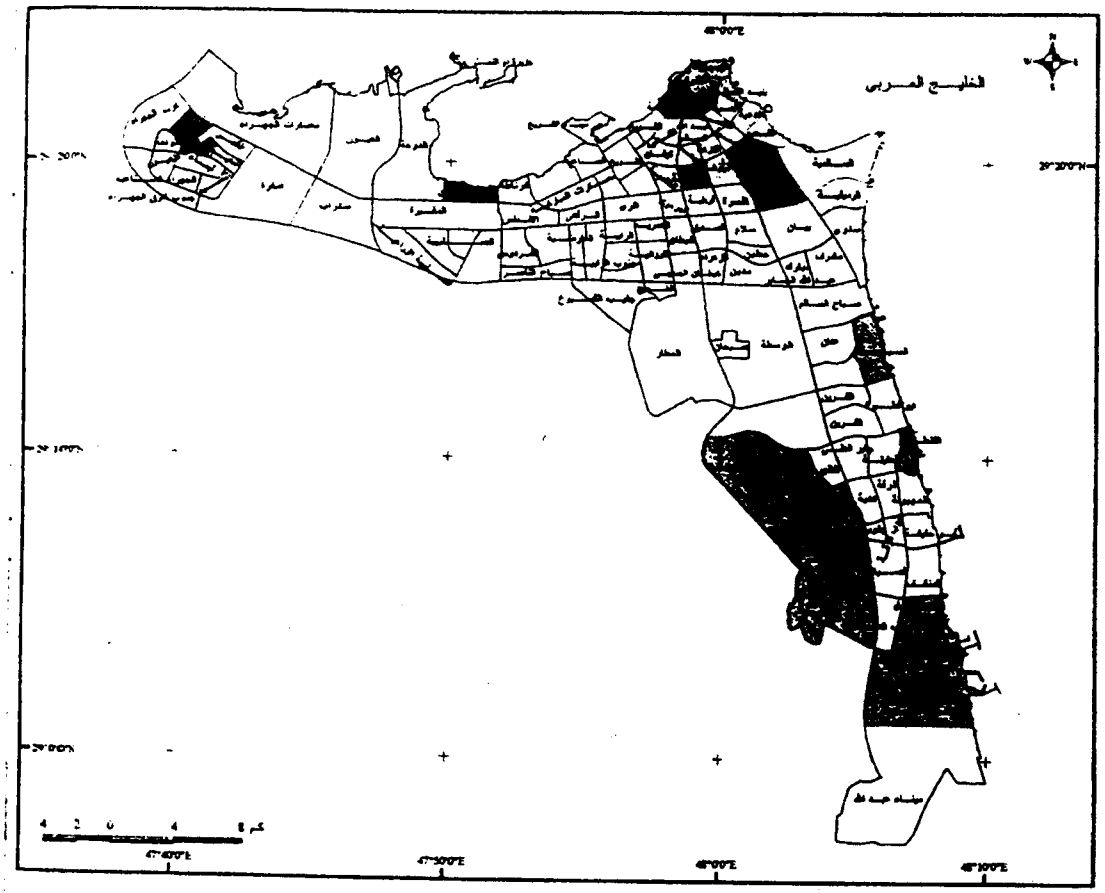
الخليج العربي
حدود الدوائر الانتخابية 1962
الشرق
القبلة
الشويخ
الشامية
كيفان
القادسية
الدعية
حولي
السالمية
الأحمدي

خريطة رقم. 1

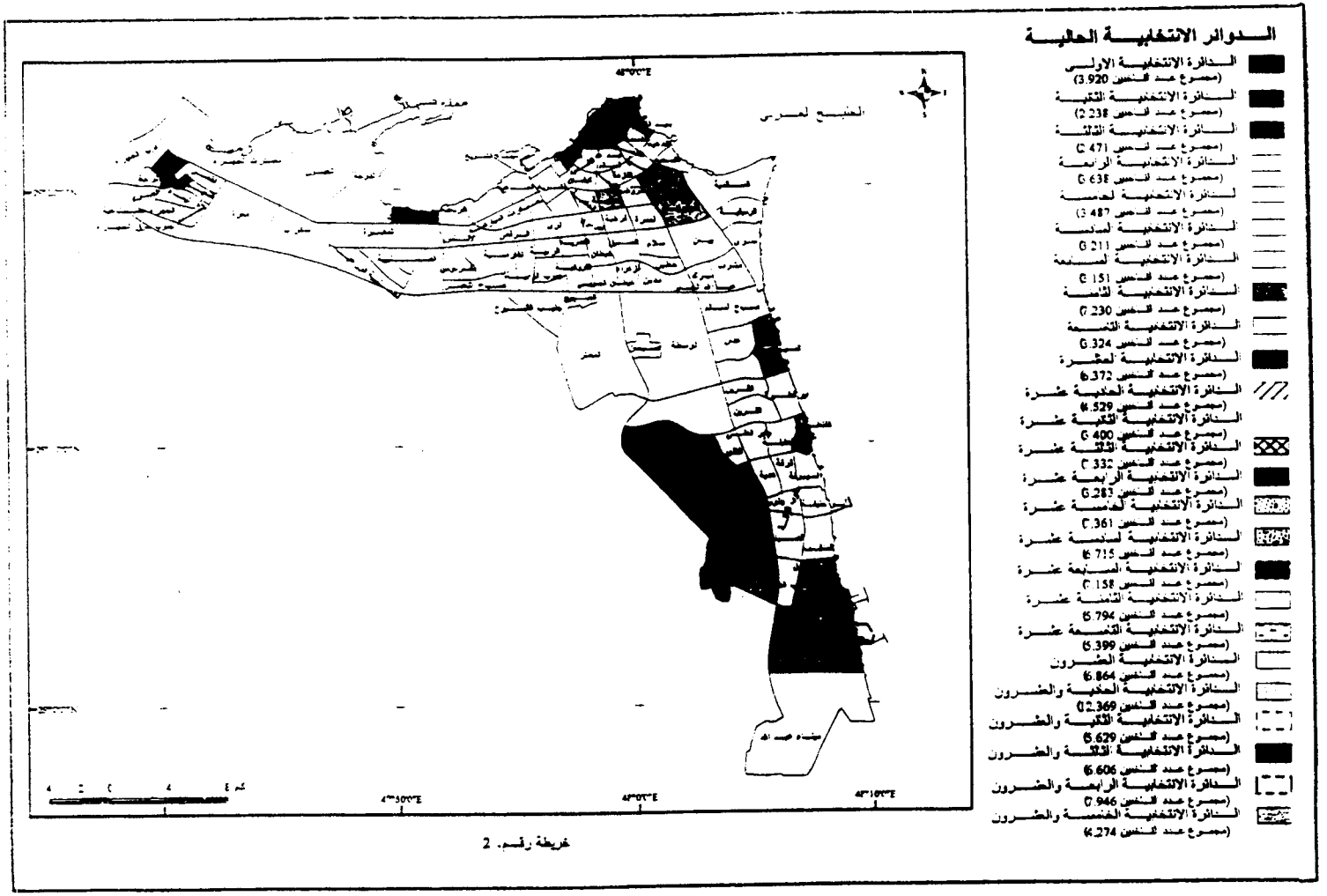
الدوائر الانتخابية الحالية
الدائرة الانتخابية الأولى
(مجموع عدد السكان 3.920)
الدائرة الانتخابية الثانية
(مجموع عدد السكان 2.238)
الدائرة الانتخابية الثالثة
(مجموع عدد السكان 3.471)
الدائرة الانتخابية الرابعة
(مجموع عدد السكان 3.638)
الدائرة الانتخابية الخامسة
(مجموع عدد السكان 3.487)
الدائرة الانتخابية السادسة
(مجموع عدد السكان 3.211)
الدائرة الانتخابية السابعة
(مجموع عدد السكان 3.151)
الدائرة الانتخابية الثامنة
(مجموع عدد السكان 3.230)
الدائرة الانتخابية التاسعة
(مجموع عدد السكان 3.324)
الدائرة الانتخابية العشرة
(مجموع عدد السكان 3.372)
الدائرة الانتخابية الحادية عشرة
(مجموع عدد السكان 4.529)
الدائرة الانتخابية الثانية عشرة
(مجموع عدد السكان 3.400)
الدائرة الانتخابية الثالثة عشرة
(مجموع عدد السكان 3.332)
الدائرة الانتخابية الرابعة عشرة
(مجموع عدد السكان 3.283)
الدائرة الانتخابية الخامسة عشرة
(مجموع عدد السكان 3.361)
الدائرة الانتخابية السادسة عشرة
(مجموع عدد السكان 4.715)
الدائرة الانتخابية السابعة عشرة
(مجموع عدد السكان 3.158)
الدائرة الانتخابية الثامنة عشرة
(مجموع عدد السكان 4.794)
الدائرة الانتخابية التاسعة عشرة
(مجموع عدد السكان 5.399)
الدائرة الانتخابية العشرون
(مجموع عدد السكان 4.864)
الدائرة الانتخابية الحادية والعشرون
(مجموع عدد السكان 3.369)
الدائرة الانتخابية الثانية والعشرون
(مجموع عدد السكان 5.629)
الدائرة الانتخابية الثالثة والعشرون
(مجموع عدد السكان 4.606)
الدائرة الانتخابية الرابعة والعشرون
(مجموع عدد السكان 3.946)
الدائرة الانتخابية الخامسة والعشرون
(مجموع عدد السكان 4.274)
45°00'E
47°30'E
45°00'E
45°15'E

خريطة رقم 2

الناخبين من مناطق إقامتهم الأصلية إلى مناطق أخرى لدعم مرشح معين . وهذا مخالف لصريح قانون الانتخابات الذي ينص على وجوب تصويت الناخب في منطقة إقامته .

١- ظاهرة شراء الأصوات :-

بعد تقسيم الدوائر الانتخابية إلى ٢٥ دائرة برزت ظاهرة شراء الأصوات في الانتخابات، لأن المرشح يحتاج إلى عدد قليل من الأصوات لضمان النجاح . فمثلاً في انتخابات ١٩٧٥ (التقسيم القديم للدوائر) فاز المرشح مريخان العجمي عن منطقة الأحمدي في عام ١٩٧٥ بعد حصوله على ١٤٣٤ صوتا ، وكان ترتيبه الخامس. وفي عام ١٩٨١ (التقسيم الجديد للدوائر) فاز المرشح نفسه عن المنطقة بالمركز الثاني بعد حصوله على ٤٣١ صوتاً فقط. وعليه فإن دفع الأموال لمثل هذا العدد الصغير أسهل بكثير من الدفع لألف وخمسمئة ناخب [٢٨] .

وقد استمرت ظاهرة شراء الأصوات ولكن بالخفاء. إلا أن هذه الظاهرة أصبحت أكثر تفشياً وبالعلن في بعض الأحيان وبدون أي تخوف من العقاب مع وجود نصوص قوانين تجرم عملية شراء الأصوات . ومن أمثلة شراء الأصوات ، التصويت العلني أمام القاضي لأحد المرشحين حتى يسمع مندوب المرشح ذلك ويتم بعد ذلك إعطاء الناخب المبلغ المتفق عليه . لذلك صدر تعديل للقانون يمنع التصويت العلني . ثم ظهرت مسألة تصوير ورقة التصويت من خلال كاميرات الهواتف النقالة والتي منعت بأمر من القضاة من دخول صالة الانتخابات . لذلك اعتمد بعض المرشحين على وسائل أخرى وهي أن يحلف الناخب على القرآن بأنه سوف يصوت للمرشح مقابل مبالغ مالية معينة. وعلى الرغم من ورود قصص عديدة عن دفع بعض المرشحين للرشوة مقابل التصويت فإن هناك حادثتين شهيرتين برزتا في انتخابات عام ٢٠٠٣ . الحادثة الأولي: نشرتها جريدة القبس، وتتمثل في رواية أحد المواطنين بأنه ذهب إلى منزل في منطقة الجابرية كان مقراً لأحد المرشحين وقبض مبلغاً من المال (٥٠٠ دينار) مقابل التصويت لهذا المرشح [٢٩] .

وعلى الرغم من قيام وزارة الداخلية بالتحقيق في هذا الموضوع إلا أنها لم تتوصل إلى أدلة دامغة تستطيع من خلالها رفع قضية ضد المرشح الذي قام بعملية الرشوة . أما القضية الثانية فتمثلت في قيام أحد مرشحي دائرة خيطان الانتخابية (الدائرة الرابعة عشر) ،

بنشر إعلان مدفوع الأجر في إحدي الجرائد الكويتية يطلب فيه ١٠٠٠ مندوب أعلامي تتراوح أعمارهم ما فوق الحادي والعشرين عاماً ، ويكون مقيداً في الجداول الانتخابية للدائرة الرابعة عشرة . وبين الإعلان بأن المرشح مستعد بأن يدفع ٣٠٠٠ ديناراً كويتياً (١٥٠٠ أثناء الحملة + ١٥٠٠ بعد نجاح الحملة) لكل مندوب مقابل العمل في حملته الانتخابية [٣٠] .

وقد أثار هذا الإعلان استياءا عاماً في الكويت وعلى جميع الأصعدة ؛ لإن الإعلان يوضح بصريح العبارة نية المرشح شراء أصوات ١٠٠٠ ناخب من دائرة خيطان مقابل ٣٠٠٠ دينار للناخب الواحد (٣ مليون دينار إجمالي المبالغ المدفوعة) . ولو أن هذا المرشح استطاع تحقيق ذلك لضمن نجاحه في انتخابات الدائرة . وقد أثار إعلان مرشح الدائرة الرابعة عشرة ضجة واسعة داخل قاعة مجلس الأمة . وتداول النواب الإعلان الذي نشر في الصحف المحلية ، مستغربين ما جاء فيه . وقد وصف أحد النواب ما جرى بأنه " آخر السكوت على ظاهرة شراء الأصوات .. فهل أصبح طريق الوصول إلى قبة البرلمان بهذا الشكل ؟ " [٣١] .

ونتيجة للضجة الإعلامية ضد إعلان مرشح الدائرة الرابعة عشرة، قامت وزارة الداخلية بشطب اسم المرشح من الجداول الانتخابية للدائرة . كما صدر حكم من المحكمة بإدانة المرشح لمخالفته قانون الانتخابات . إلا أن محكمة الاستئناف ألغت حكم أول درجة وامتنعت عن عقاب المرشح، ولكن لم تحكم بإعادة الانتخابات في الدائرة الرابعة عشرة [٣٢] .

٢- ظاهرة نقل الأصوات الانتخابية من دائرة لأخرى :

تنص المادة الرابعة من قانون الانتخابات بدولة الكويت : " أنه على كل ناخب أن يدلى بصوته بنفسه في الدائرة الانتخابية التي يقطن بها . ويعرف الموطن الانتخابي بأنه الدائرة التي يقيم فيها الناخب بشكل دائم . وفي حالة وجود أكثر من موطن انتخابي للناخب فعليه أن يختار دائرة واحدة ينوى أن يمارس فيها حقوقه الانتخابية ، وفي حالة تغيير محل الإقامة فعلى الناخب أن يخطر وزارة الداخلية بذلك بواسطة كتاب رسمي حتى يتم إجراء التعديلات في الجداول الانتخابية . وإذا لم يقم الناخب بعمل ذلك يتم إلغاء حقه في التصويت" . [٣٣]

وفي العادة يتم إدراج أسماء الناخبين الجدد المستوفين الشروط القانونية لممارسة حقوقهم الانتخابية في شهري فبراير ومارس من كل عام . كما يتم إجراء التعديلات على الموطن الانتخابي للناخب في هذين الشهرين أيضاً . وقد لوحظ في السنوات الماضية بروز ظاهرة نقل الأصوات من دوائر إلى أخرى على عكس الحقيقة . أي أن المواطن ينقل اسمه من الدائرة

التي يقيم بها بشكل أصلي إلى دائرة أخرى لايقيم بها لمساندة نواب معينين. ويتم تسجيل الناخب في هذه الحالة على عناوين وهمية ما يعتبر أولا تزيفاً في السجلات الرسمية للدولة، وثانيا مخالفة لقانون الانتخابات وتلاعباً في النتائج العامة للانتخابات .

ولأن هذا العمل أصبح ظاهرة بارزة لها آثارها السلبية على الحياة البرلمانية فقد وجه النائب السابق عبدالله النيباري سؤالا لوزير الداخلية لتزويده بأعداد الناخبين الذين انتقلوا من دائرة انتخابية إلى أخرى (دخولاً أو خروجاً) للسنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠١- ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣)، انظر الجدول رقم (٤)، جدول رقم (٥) . وبتحليل البيانات في الجدوليين السابقيين يتضح أن ظاهرة نقل الأصوات أو ما يسمى بعملية " التحريك الانتخابي " قد شملت جميع الدوائر باستثناء ثلاث هي: الدائرة الثانية (المرقاب – ضاحية عبدالله السالم)،والدائرة السادسة (الفيحاء والنزهة) ، والدائرة التاسعة (الروضة) حيث جاء النقل منها في معدلاته الطبيعية أو الدنيا. أما دوائر مثل: الدائرة الخامسة والعشرون أم الهيمان و الدائرة الأولى شرق فإن الانتقال إليها شكل ظاهرة غير طبيعية تعكس حدوث "هجرة انتخابية " وبداية لتغيير منظم ومبرمج "للتركيبة الانتخابية"والتي كانت تعيشها معظم الدوائر منذ تغييرها في عام ١٩٨١[٣٤]. ولفهم هذه الظاهرة بصورة أفضل قام الباحثان بتحليل عملية النقل (من وإلى) كل دائرة على حدة . ففي الدائرة الأولي (الشرق) كان النقل إلى هذه الدائرة مكثفاً ومن جميع الدوائر الانتخابية في الكويت ولكن بصورة أكثر تركيزاً من مناطق الدائرة الانتخابية العاشرة (الجابرية) والثالثة عشر (الرميثية) والثامنة (مشرف) ويعكس هذا الوضع صراعاً شيعياً شيعياً ، ففي بعض المناطق كالجابرية التي يقطنها غالبية شيعية لا تستطيع حسم مقعد للشيعة في الدائرة العاشرة بسبب الأغلبية السنية ، لذلك فإن بعض الشيعة نقلت أصواتها لدعم بعض المرشحين في دائرة الشرق وخاصة المخالفين لتوجه الجمعية الثقافية . هذا الأمر جعل مؤيدي الجمعية الثقافية ينتقلون أيضا من مناطقهم الأصلية سواء في الجابرية أو مشرف أو الرميثية لدعم مرشحي الجمعية الثقافية فى دائرة الشرق . وبذلك فإن نسبة المنتقلين إلى هذه الدائرة كانت في عام ٢٠٠٣ ، ٢٩% من مجموع الناخبين بشكل عام .

الدائرة الثانية (المرقاب) كانت من الدوائر القليلة التي كان حجم النقل فيها (من وإلى) بسيطاً.حيث لوحظ أن النقل تركز في عام ٢٠٠٣ فقط ما يعكس تحضيراً للمعركة الانتخابية . وفي الدائرة الثالثة (القبلة) كان النقل إلى الدائرة أكبر حجما من الانتقال خارجها . ويعكس هذا النقل طبيعة المعركة الانتخابية في الدائرة . ومع أن النقل يعتبر ظاهرة إلا إنها ليست بالخطيرة على التركيبة الانتخابية كما هي في المناطق الأخرى .

جدول رقم (٤)

أعداد الناخبين المنقولين من دائرة لأخـرى (الخارجون)

رقم	الدائـــرة	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٢	سنة ٢٠٠٣	المجموع	النسبة المئوية للخارجين إلى اجمالى عدد الناخبين
١	الشرق	١٣	١٠	٤٦	٦٠	١٢٩	%٣,٥
٢	المرقاب	١٩	١٦	٥٢	٦٧	١٥٤	%٦,٨
٣	القبلة	٢	١	٢٥	٢٨	٥٦	%٢,٣
٤	الدعية	١٠	١٧	٦٦	٧٦	١٦٩	%٤,٤
٥	القادسية	١٧	٢٤	٨٦	٧٧	٢٠٤	%٦
٦	الفيحاء	٦٢	١٩	٧١	٧٧	١٩٣	%٦
٧	كيفان	١٣	١٧	٤٥	٣٦	١١١	%٣,٥
٨	حولى	٥١	٨٥	٣٤٣	٢٩٠	٧٦٩	%١٠,٥
٩	الروضة	١٥	٢٩	٩٢	٥٥	١٩١	%٥,٨
١٠	العديلية	٣٩	٤٠	١٩٨	١٣٧	٤١٤	%٦,٥
١١	الخالدية	١٨	٢١	٧٩	١٠٣	٢٢١	%٤,٩
١٢	السالمية	٦٣	٩٠	٢٣٤	١٩٦	٥٨٣	%١٣,٢
١٣	الرميثية	٣١	٦٢	١٤٥	١٤٩	٣٨٧	%٥,٤
١٤	خيطان	٢١	٤١	٩٥	١٢٩	٢٨٦	%٦,١
١٥	الفروانية	٧١	٩٢	٢٢٦	٣٠٥	٦٩٤	%٨,٧
١٦	العمرية	١٨٨	١٥٩	٤٤٦	٣٤٦	١١٣٩	%١٧
١٧	ج الشويخ	٩٢	١١٣	٣٢٥	٢٣٢	٧٦٢	%١٠,٧
١٨	الصليبخات	٤٥	٢٩	١٣٣	١٦٨	٣٧٥	%٦,٥
١٩	الجهراء الجديدة	٨٠	٩١	٢٨٩	٢٨٦	٧٤٦	%١٣,٨
٢٠	الجهراء	٢٣	٤٢	٨٩	١٧٨	٣٣٢	%٤,٨
٢١	الأحمدي	١٦١	١٣٩	٤٧٤	٩٦٣	١٧٣٧	%١٦
٢٢	الرقة	٥٩	٣٨	١٩٤	٣٤٣	٦٣٤	%٨,٧
٢٣	الصباحية	٥٨	١٠٢	٢٩٧	٥٥٦	١٠١٣	%١٥,٣
٢٤	الفحيحيل	٥٨	٤٧	١٩٠	٢٧٣	٥٦٨	%٧
٢٥	أم الهيمان	٩	١٢	٤٧	١٠٥	١٧٣	%٤
	المجموع	١١٨٢	١٣٣٦	٤٢٨٧	٥٢٣٥	١٢٠٤٠	

جدول رقم (٥)

أعداد الناخبين الداخلين إلى المناطق الإنتخابيـــة

جدول الداخلين إلى المناطق IN

رقم	الدائرة الحالية	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٢	سنة ٢٠٠٣	المجموع	النسبة المئوية للداخلين إلى اجمالي عدد الناخبين
١	الشرق	٣٨	٩٧	٣٩٨	٢٩٨	٨٣١	%٢٩
٢	المرقاب	٧	٤	٤٥	٤١	٩٧	%٤,٣
٣	القبلة	٢٧	٢١	١٢٦	٥٢	٢٢٦	%٩
٤	الدعية	٤١	٤٤	١٢٢	١١١	٣١٨	%٨,٣
٥	القادسية	٢٥	٤٥	١٠٤	١١٤٣	٣١٧	%٩
٦	الفيحاء	١٦	٣	٢٠	٢٩	٦٨	%٢
٧	كيفان	٢٣	٥٣	١٦٥	٩٧	٣٣٨	%١٠,٧
٨	حولى	٣٧	١٧	٦١	١٦٠	٣٧٥	% ٥
٩	الروضة	٢١	١٤	٥٣	٦١	١٤٩	%٤,٥
١٠	العديلية	٨٣	١٣٦	١٦٦	٢٢٥	٦١٠	%٩,٥
١١	الخالدية	٨٠	٧١	٢٢٧	١٨٠	٦٥٨	%١٤,٥
١٢	السالمية	٤١	٢٢	١٠١	١٢٣	٢٨٧	%٦,٥
١٣	الرميثية	٣٩	٥٩	٣٧٣	١٥١	٦٢٢	%٨,٥
١٤	خيطان	١٣٥	١١٠	١٩٣	٢١٨	٦٥٦	%١٤
١٥	الفروانية	١٨٤	١٩٣	٤٢٣	٢٣٢	١٠٣٢	%١٢,٨
١٦	العمرية	٤٧	٦٢	١١٩	١٩٢	٤٢٠	%٦,٢
١٧	ج الشويخ	٤٧	٧٦	٢٨٤	٢٦٠	٦٦٧	%٩,٣
١٨	الصليبخات	١٩	١٧	١٥٦	٨١	٢٧٣	%٤,٨
١٩	الجهراء الجديدة	١٨	٢٤	١١٥	٢٠٥	٣٦٢	%٦,٧
٢٠	الجهراء	٤٢	٥١	٢٣٤	١٤٧	٤٧٤	% ٧
٢١	الأحمدي	٦٢	٣٤	١١٨	١٩٠	٤٠٤	%٣,٨
٢٢	الرقة	٥٢	٩١	٢٩٧	٣٦٣	٧٠٦	%٩,٧
٢٣	الصباحية	١٧	٧	٣٤	٨٣	١٤١	% ٢
٢٤	الفحيحيل	٢٩	٢٠	١٥٠	٤٦٩	٦٥٨	%٨,٣
٢٥	أم الهيمان	٥٢	٦٥	٢٠٣	١١٢٤	١٤٤٤	%٣٣
	المجمـــوع	١١٨٢	١٣٣٦	٤٢٨٧	٥٢٣٥	١٢٠٤٠	

وكالعادة فإن الدائرة الرابعة (الدعية) تشهد صراعاً طائفيا بين الشيعة والسنة . حيث يسعى كل طرف إلى تعزيز موقفه بنقل أصوات مؤيديه من مناطق أخرى؛ وذلك بسبب تقارب أعداد الطائفتين . ولذلك لوحظ أن النقل إلى الدعية كان ضعف المنقولين منها ، حيث بلغت نسبة المنقولين إليها ٨،٣ % من حجم الناخبين . وفي الدائرة الخامسة (القادسية) يزيد عدد السنه عن الشيعة بشكل ملحوظ لذلك فإن النقل إلى هذه الدائرة هو لترجيح كفة مرشح معين وليس لترجيح طائفة على أخرى. وقد بلغت نسبة النقل إلى هذه الدائرة ٩% من حجم الناخبين. وكما أسلفنا أعلاه فإن النقل في الدائرة السادسة (الفيحاء) يعتبر من أقل المناطق حيث زاد عدد الناقلين عن المنتقلين إليها (٦% خروج عن المنطقة و ٢% دخول). وتعتبر نسبة الداخلين هي نسبة الزيادة الطبيعية لسكان المنطقة. وكما هو معروف كانت طبيعة الصراع في هذه الدائرة بين التيار الديني السني من جهة، والتيار الليبرالي والمستقل من جهة أخرى .

ويعادل حجم النقل إلى الدائرة السابعة (كيفان) ثلاثة أضعاف المنتقلين منها (٣,٥ % خروج – ١٠,٧ % دخول) ، ما يعكس تغيرا في تركيبة الدائرة . وقد يصب ذلك في مصلحة أطراف متنافسة . وكانت الدائرة محسومة في السنوات الماضية لصالح التيار الديني السلفي مع تنافس ملحوظ من التيار الليبرالي . وتتميز الدائرة الثامنة (حولي) بأن المنتقلين منها للخارج ضعف الداخلين إليها (١٠,٥ % للخارج و ٥ % للداخل). وهذا يعكس تغيرا في التركيبة الانتخابية لهذه الدائرة الضخمة، ونزوحاً من أقليات ليس لأصواتها الانتخابية قيمة فيما لو بقيت . والحركة من هذه الدائرة إلى دوائر مثل شرق (الأولى) (وخاصة من الشيعة)، وإلى السالمية (الثانية عشرة) من العوازم، وإلى الرميثية (الثالثة عشرة) من الشيعة والكنادرة ، و إلى الأحمدي (الحادية والعشرون) من العوازم والعتبان .

إما الدائرة التاسعة (الروضة) فتعتبر من الدوائر التي كان فيها النقل طبيعيا ولا يشكل ظاهرة . فالتنافس فيها مستمر بين التيار الديني (الحركة الدستورية – إخوان مسلمون) والمنبر الديمقراطي وعناصر مستقلة وعناصر تسمى " نواب الخدمات " . وتشكل عملية النقل ظاهرة في الدائرة العاشرة (العديلية) وهذا يعكس تغييراً انتخابيا فيها . وقد بدا واضح أن النقل إلى هذه الدائرة بدأ منذ عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ وزاد في عام ٢٠٠٣ ، حيث لم يكن النقل بهذه الكثافة. وأغلب النقل تركز من الدائرة الثامنة (حولي) والحادية عشرة (الخالدية) والثالثة عشرة (الرميثية) والدائرة الحادية والعشرين (الأحمدي). ويتعلق التحريك الانتخابي بوجود نمط السكن الاستثماري في الجابرية ما يسهل عملية تغيير السكن ، وكذلك بسبب انتشار ظاهرة شراء الأصوات في الدائرة نفسها وفي هذه المنطقة على وجه الخصوص.

وكان النقل إلى الدائرة الحادية عشرة (الخالدية) أكبر بنحو ثلاثة أضعاف المنقولين منها (٤,٩% الدخول و ١٤,٥% خروج). وهذا قد يؤدي إلى تغير التركيبة الانتخابية وهو ما يعكس صورة المعركة الانتخابية . وقد بدأ النقل للمنطقة عام ٢٠٠٢ ، وتركز في الدائرة الثامنة (حولي) والعاشرة (العديلية) والسادسة عشرة (العمرية) والحادية والعشرين (الأحمدي). وفي عام ٢٠٠٣ كان النقل من الدائرة السادسة (الفيحاء) والرابعة عشرة (خيطان). ومن المعروف أن هناك بعض المرشحين الأقوياء من القوى الدينية في المنطقة لذلك كان هناك تكالب من جميع الأطراف لدعم موقفهم في انتخابات ٢٠٠٣ وهذا أدى إلى زيادة النقل إلى المنطقة .

وتتصف الدائرة الثانية عشرة (السالمية) بأنها شبه مغلقة على قبيلة العوازم ، لذلك فأن عدد المنقولين من المنطقة يعادل ضعف عدد المنقولين إليها (١٣,٢% خروج ، ٦,٥ % دخول للدائرة) . وكان النقل من هذه الدائرة باتجاه دوائر مثل الأولى (شرق) والثالثة عشرة (الرميثية) والحادية والعشرين (الأحمدي) وذلك لدعم العوازم المتواجدين في الدوائر الثلاث. وفي الدائرة الثالثة عشرة (الرميثية) لوحظ أن النقل إلى الدائرة يقارب ضعف المنقولين منها . وبلغ النقل ذروته في عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ حيث زاد النقل من الدائرة الثامنة (حولي) والدائرة العاشرة (الغديلية) والدائرة الثانية عشرة (السالمية) والحادية والعشرين (الأحمدي) إلى هذه الدائرة. ويرجع السبب في انتقال الشيعة من تلك الدوائر هو تيقنهم من عدم تأثير أصواتهم في الانتخابات؛ لأنهم أقلية ، لذلك انتقلوا إلى الرميثية لدعم المرشحين الشيعة . أما المنقولين من هذه الدائرة فقد اتجهوا إلى الدائرة الأولى (شرق) لدعم أطراف شيعية ضد أطراف شيعية أخرى .

وفي الدائرة الرابعة عشرة (خيطان) كان عدد المنتقلين إليها يعادل ثلاثة أضعاف المنتقلين منها ما يعكس تغيرا في الخريطة الانتخابية باتجاه تكريس سيطرة قبيلة عتيبة. وكان النقل مستمراً على مدى السنوات الأربع وكان يأتي من الدائرة الخامسة عشرة (الفروانية)، والدائرة السابعة عشرة (جليب الشيوخ) والحادية والعشرين (الأحمدي) . وتبرز في هذه الدائرة (خيطان) ظاهرة شراء الأصوات وخاصة بعد الاعلان الشهير لأحد المرشحين الجدد عندما طلب عدد ١٠٠٠ مندوب أعلامي مسجلين في الكشوف الانتخابية للدائرة للعمل معه براتب مقداره ٣٠٠٠ دينار كويتي (١٥٠٠ أثناء الحملة و ١٥٠٠ بعد نجاحها).

شهدت الدائرة الخامسة عشرة (الفروانية) نزوحاً جماعياً مزدوجاً منها وإليها (٨،٧% خروج – ١٢،٨ % دخول للدائرة) فالخروج من المنطقة كان إلى الدائرة السادسة عشرة (العمرية) ، وإلى الدائرة السابعة عشرة (جليب الشيوخ) لدعم مرشحي قبيلة الرشايدة ضد مرشحي قبيلة مطير . أما الناخبون الذين دخلوا المنطقة فقد كان معظمهم من الدائرة السادسة عشرة (العمرية) بغرض دعم مرشح معين وليس بغرض دعم قبيلة ضد أخرى .

وشهدت الدائرة السادسة عشرة (العمرية) نزوحاً ملحوظاً حيث أن الخارجين من الدائرة يعادلون ثلاثة أضعاف الداخلين إليها (١٧% خروج ، ٦,٢ % دخول) . وكان الانتقال من الدائرة باتجاه الدائره الخامسة عشرة (الفروانية) لتعزيز سيطرة قبيلة الرشايدة ، وإلى الدائرة السابعة عشرة (جليب الشيوخ) لتعزيز سيطرة قبيلة مطير .

إن الدائرة السابعة عشرة (جليب الشيوخ) من الدوائر القليلة التي يتساوى فيها النقل منها وإليها رغم ضخامة النقل . (١٠،٧ % خروج – ٩،٣ % دخول) . ويعكس ضخامة النقل في المنطقة سيطرة قبيلة مطير على الدائرة ، لذا فالصراع هنا يكون حاداً بين أفخاذ قبيلة مطير، ويأتي النقل من الدوائر الخامسة عشرة (الفروانية)، السادسة عشرة (العمرية). كما أن هناك نقلاً من المنطقة باتجاه الدائرة الخامسة عشرة (الفروانية) لمساندة بعض مرشحي قبيلة مطير في تلك الدائرة . وتشهد الدائرة الثامنة عشرة (الصليبخات) نقلاً للخارج أكثر من الداخل إليها (٦,٥ % للخارج ، ٤,٨ % للداخل) . إلا أن ذلك لا يحدث تغييرا كبيرا في التركيبة الانتخابية ويكون التنافس في هذه المنطقة بين مرشحين من قبائل مختلفة معظمهم مسنود من الحكومة .

وشهدت الدائرة التاسعة عشرة (الجهراء الجديدة) نقلاً للخارج يمثل ضعف المنقول للدائرة (١٣,٨% للخارج – ٦,٧% للداخل) . ولوحظ أن معظم المنقولين من الدائرة كانوا باتجاه الدائرة الجارة العشرين (الجهراء القديمة) . وتصب هذه الحركة التي اشتدت عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ لصالح دعم قبيلتي العجمان والظفير مقابل المرشحين الحضر في الجهراء القديمة . أما في الدائرة الجارة (الجهراء) فإن أعداد المنتقلين إلى المنطقة كانت أعلى قليلا من الخارجين منها . وكما أسلفنا فإن معظم المنتقلين لهذه المنطقة وجاؤوا من منطقة الجهراء الجديدة لدعم مرشحي قبيلتي العجمان والظفير ضد المرشحين الحضر من أهالي الجهراء .

وكانت الدائرة الحادية والعشرون (الأحمدي) من الدوائر التي شهدت نزوحاً للناخبين حيث بلغ عدد الخارجين منها أربعة أضعاف الداخلين إليها (١٦ % خروج ، ٣,٨ % دخول) .

ولوحظ أن الخارجين من هذه الدائرة قد توجهوا إلى دوائر مثل : الأولي (شرق)، والثالثة عشرة (الرميثية)، الرابعة عشرة (خيطان)، الثانية والعشرون (الرقة)، الرابعة والعشرون (الفحيحيل)، والخامسة والعشرون (أم الهيمان)، أن هناك نزوحاً من بعض الأقليات الانتخابية في هذه الدائرة لدعم مرشحيها في الدوائر الانتخابية الأخرى . والأمر الواضح هو انتقال مجموعة من قبيلة العجمان باتجاه أم الهيمان لدعم مرشحي هذه القبيلة ضد مرشحي قبيلة العوازم في هذه الدائرة (الخامسة والعشرون).

في الدائرة الثانية والعشرين (الرقة) تتساوى أعداد الناخبين الخارجين من الدائرة والداخلين إليها (٨,٧ % الخارجون ، ٩,٧% الداخلون) وتشهد هذه المنطقة تنافساً تقليدياً بين العجمان والعوازم ، ولكن في الأونة الأخيرة برز منافسون جدد يتمثلون في تآلف يجمع بين قبيلة مطير وتجمعات الحضر ممثلين في الكنادرة . ويتمثل النقل بشكل كبير من الدوائر الحادية والعشرين (الأحمدى) والثالثة والعشرين (الصباحية) والخامسة والعشرين (أم الهيمان) من قبل ناخبي قبيلتي العوازم ومطير لدعم مرشحي القبيلتين .

وتعتبر الدائرة الثالثة والعشرون (الصباحية) حكراً على قبيلة العوزام . وبسبب عدم وجود منافسة حقيقية لهذه القبيلة في هذه الدائرة فإن عدد المنقولين من هذه الدائرة يعادل سبعة أضعاف المنقولين إليها (١٥,٣ % الخارجون ، ٢% الداخلون) ويتركز النقل من هذه الدائرة إلى الدوائر الثالثة والعشرين (الرقة)، الرابعة والعشرين (الفحيحيل)، والخامسة والعشرين (أم الهيمان) ، وذلك لتعزيز مرشحي قبيلة العوازم ضد مرشحي قبيلة العجمان .

وتتقارب أعداد الناخبين الداخلين والخارجين من الدائرة الرابعة والعشرون (الفحيحيل) (٧% خروج ، ٨,٣ % دخول) . واتجه الخارجون من هذه الدائرة نحو الدوائر الثانية والعشرين (الرقة) والخامسة والعشرين (أم الهيمان). أما الناخبون الداخلون لهذه الدائرة فكانوا من الدوائر الحادية والعشرين (الأحمدي) والثالثة والعشرين (الصباحية). ويعتبر النقل لدعم وتعزيز قوة مرشحي قبيلة العوازم وبنى هاجر في الدائرة . أما الدائرة الأخيرة الخامسة والعشرين (أم الهيمان) فهي مثال صارخ على ضخامة حجم النقل للداخل والتغير الذي سيطال هذه الدائرة من جراء هذا النقل . ويعادل النقل لداخل الدائرة ثمانية أضعاف الخارجين منها. وزاد النقل إلى الدائرة في عام ٢٠٠٣ ، وكان النقل من الدائرة الثامنة (حولي) والحادية والعشرين (الأحمدي) والثانية والعشرين (الرقة) والثالثة والعشرين (الصباحية) والرابعة والعشرين (الفحيحيل) . ومعظم المنقولين من هذه الدوائر من قبيلة العوازم مع مجموعة أقل من العجمان ومجموعة ثالثة من قبيلة سبيع. وتعتبر هذه ظاهرة

جديدة حيث كانت هذه الدائرة منذ انتخابات ١٩٨١ حكراً على العوازم وبـدون أي منافسـة تذكر.

ومن الجدير بالذكر أن حجم النقل في عام ٢٠٠٣ بلغ ٥٢٣٥ من مجموع التسجيل الفعلي الذي بلغ ١٦٤٣١ لجميع الناخبين لعام ٢٠٠٣ . أي أن نسبة حجم النقل كانت ٣١% من حجم عملية التسجيل في فبراير ومارس ٢٠٠٣ . وبنظرة سريعة للجدول رقم (٦) الذي يبين أعداد ناخبي مجلس الأمة حسب الدوائر في انتخابات ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ يتضح بأن هناك بعض الدوائر التي شهدت زيادة غير عادية ولا تمثل زيادة سكانية طبيعية بل زيادة في عملية النقل . ومن هذه الدوائر : الدائرة الأولى (شرق) حيث كانت شبه الزيادة فيها ٥٥% ، وفي الدائرة السابعة (كيفان) ٢٩% ، والدائرة العاشرة (العديلية) ٢٩% ، الدائرة الحادية عشـــرة (الخالدية) ٣٦% ، الدائرة الثالثة عشرة (الرميثية) ٣٩% ، والدائرة الرابعة عشـــرة (خيطان) ٤٤% ، والدائرة الخامسة عشرة (الفروانية) ٣٦% ، والدائرة الثانية والعشرين (الرقه) ٣٢% ، والدائرة الرابعة والعشرين (الفحيحيل) ٣١% ، وأخيراً ، الدائرة الخامسة والعشرون (أم الهيمان) ١٨٦%. في الوقت الذي كانت فيه الزيادة الطبيعية لإجمالي عدد الناخبين بين الأعوام ١٩٩٩ – ٢٠٠٣ هو ٢١% .

إن عملية نقل الأصوات من دائرة لأخرى كرست بعض الظواهر السلبية في الانتخابات مثل الفئوية والطائفية والقبلية . والسبب الرئيسي في بروز هذه الظاهرة هو طريقة رسم الدوائر الانتخابية ، حيث كلما صغر حجم الدائرة الانتخابية احتاج المرشح إلى أعداد قليلة من الأصوات للنجاح ، ولذلك يقوم بتشجيع مؤيديه للانتقال من دوائر أخرى لدعمه . ومن اللافت للنظر أن زيادة عملية النقل كانت بسبب تجاهل أجهزة الدولة وتراخيها في التصدي لهذه الظاهرة التي كانت تتم تحت مرأى الجميع ، حكومة ومجلساً . بل أن بعض نواب مجلس الأمة قد ساهموا بشكل فعلي في تضخيم هذه الظاهرة لتحقيق مصالح شخصية وآنية . إن عملية نقل الأصوات سلاح ذو حدين ، بحيث إذا استمرت عملية النقل التي كانت موجهة وجماعية في بعض المناطق فإن نتائجها ستكون واضحة ووخيمة للجميع بحيث ستفرز نواباً غير أكفاء ، كل رصيدهم هو حصولهم على أصوات طائفية وقبلية . ولذلك فإن المرشح الكفء ذا القدرات الجيدة الذي يمكن أن يشرع ويدافع عن مصالح الوطن لن يحقق النجاح في ظل هذه الأوضاع .

جدول رقم (٦)

إحصائية بأعداد ناخبي مجلس الأمة حسب الدوائر الانتخابية لمجلس الأمة

لعامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٣

م	الدائـــرة	عدد الناخبيـــن ١٩٩٩	عدد الناخبيـــن ٢٠٠٣	الفـــرق	نسبة الفرق بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ (%)
١	الشرق	٢٣٣٨	٣٦٢٩	+١٢٩١	%٥٥,٢٢
٢	المرقاب	٢٠٠٨	٢٦٣٨	+٦٣٠	%١١,٤٥
٣	القبلـــة	١٩٥٢	٢٤٧١	+٥١٩	%٢٦,٥٩
٤	الدعية	٣٢٩١	٣٨٠٣	+٥١٢	%١٥,٥٦
٥	القادسية	٢٩٢١	٣٤٨٦	+٥٦٥	%١٩,٣٤
٦	الفيحاء	٣٠٢٤	٣٢١٣	+١٨٩	% ٦,٢٥
٧	كيفان	٢٤٣٨	٣١٥٠	+٧١٢	%٢٩,٢٠
٨	حولى	٦٤٩٦	٧٣٦٣	+٨٦٧	%١٣,٣٤
٩	الروضة	٣٠٤٩	٣٣٢٣	+٢٧٤	% ٨,٩٩
١٠	العديلية	٤٩٣٢	٦٣٧٣	+١٤٤١	%٢٩,٢١
١١	الخالدية	٣٣٢٢	٤٥٣١	+١٢٠٩	%٣٦,٣٩
١٢	السالمية	٣٩٩٣	٤٤٢٣	+٤٣٠	%١٠,٧٧
١٣	الرميثية	٥١٨٧	٧٢٦٠	+٢٠٧٣	%٣٩,٩٧
١٤	خيطان	٣٢١٠	٤٦٢٧	+١٤١٧	%٤٤,١٤
١٥	الفروانية	٥٨٨٠	٨٠٣٣	+٢١٥٣	%٣٦,٦٢
١٦	العمرية	٦٦٤٥	٦٧١٦	+٧١	% ١,٠٧
١٧	جليب الشيوخ	٥٩٩٨	٧١٦١	+١١٦٣	%١٩,٣٩
١٨	الصليبخات	٥٠٩١	٥٧٨٨	+٦٩٧	%١٣,٦٨
١٩	الجهراء الجديدة	٤٨٤٩	٥٣٩٩	+٥٥٠	%١١,٣٤
٢٠	الجهراء	٥٧١٤	٦٨٦٤	+١١٥٠	%٢٠,١٣
٢١	الأحمدي	١٠١٢١	١٠٧٦٤	+٦٤٣	% ٦,٣٥
٢٢	الرقة	٥٥٠٠	٧٢٧٦	+١٧٧٦	%٣٢,٢٩
٢٣	الصباحية	٦٤٤٢	٦٦٠٦	+١٦٤	% ٢,٥٥
٢٤	الفحيحيل	٦٠٢٩	٧٩٣٣	+١٩٠٤	%٣١,٥٨
٢٥	أم الهيمان	١٤٩٣	٤٢٨٤	+٢٧٩١	%١٨٦,٩٤
	إجمالي عدد الناخبين لعام ١٩٩٩		١٢٢٨٨٢		
	إجمالي عدد الناخبين لعام ٢٠٠٣		١٤٦٧٠٦		
	الفـــرق		+٢٣٨٣٢٤		%٢١,١١

المصدر: وزارة الداخلية إدارة الانتخابات ، نتائج انتخابات مجلس الأمة ٢٠٠٣ .

ثالثا : النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠٠٣ :

قبل الخوض في النتائج النهائية لانتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠٠٣ فإنه يتوجب الوقوف على أهم العوامل التي تدفع الناخبين إلى اختيار مرشح دون غيره . وفي دراسة أعدتها الأمانة العامة لمجلس الأمة حول " الأسس التي يقف عليها اختيار الناخبين لنوابهم " فإن النتائج كالتالـــي :-

جاءت إجابة ٨٩,٩% من أفراد العينة المدروسة بأنهم يؤيدون اختيار المرشح المشهود له بمواقفه الواضحة الصريحة [٣٥] . في المرتبة الثانية اختارت ٨٦,٥ % من العينة المرشح ذا المؤهل العلمي العالي . وفي المرتبة الثالثة اتفقت ٨٢% من العينة على إعطاء أصواتهم للمرشح الذي يتفق معهم في توجهاته السياسية والتنظيمية . أما المرشح الأكثر تمسكا بالدين الإسلامي فقد حصل على موافقة ٨٠% من العينة مما يدل على قوة تأثير العمل السياسي والمنتسبين لتنظيماته بدولة الكويت . ومن النتائج اللافتة للنظر إن ٧٥% من العينة أيدت اختيار مرشحي الخدمات " من يقوم بأداء خدمات شخصية للناخبين " . وهذا يعطي صورة واضحة تبين حاجة المواطنين الكويتين الحقيقية لهذه النوعية من المرشحين الذين يساعدونهم على إتمام معاملاتهم الخاصة لدى بعض الجهات الحكومية . واللوم هنا يوجه للحكومة بإداراتها المختلفة ، فلو كانت هذه الإدارات تمارس عملها بشفافية ، وتعطى كل صاحب حق حقه لما احتاج المواطن اللجوء إلى النواب لتحقيق مصالحهم . والنقطة الأخرى الجديرة بالدراسة هي أن ٥٣,٥% من أفراد العينة يفضلون إعطاء أصواتهم للمرشحين الذين يمتون لهم بصلة قرابة أو صداقة .

بالإضافة إلى هذه العوامل الرئيسة فإن نسبة لا بأس بها من أفراد العينة أضافت مزيداً من العوامل التي يتم على أساسها اختيارهم لمرشحهم المفضل ، ويمكن تلخيص هذه العوامل بالتالي :-

- مدى قدرته على تحقيق وعوده النيابية .
- أن يتمتع المرشح بثقل سياسي واقتصادي واجتماعي .
- أن لا يهتم بمصالحة الشخصية على حساب الوطن .
- المرشح الذي يتمتع بالحكمة والهدوء في طرح القضايا .

- المرشح المتفتح سياسياً والذي يحترم جميع التيارات .
- ذو الفكر المستقل الذي يحب وطنه بصدق .
- المرشح الذي لا يستخدم نفوذه في اختراق القوانين لتحقيق مصالح جماعته.
- الذي لا يستغل الدين لتمرير ما يتعارض مع أصول الدين [٣٦].

وفيما يلى نتائج الانتخابات العامة لمجلس الأمة لعام ٢٠٠٣ كما هى موضحة في الجـــدول رقم (٧) . وقبل ذكر النتائج العامة للانتخابات يجب التذكير بأن الكويت مقسمة إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية. ويخصص لكل دائرة مقعدان يفوز بهما المرشحان اللذان يحصلان على أكبر عدد من أصوات الناخبين في الدائرة. وفي هذا التحليل سنورد اسم المرشح الحاصل على المركز الثالث في الدائرة فقط لمقارنة الفرق بينه وبين الفائز الثاني في عدد الأصوات ولا يعنى ذلك أنه فائز في الانتخابات[٣٧].

الدائرة الأولى (الشرق): شهدت هذه الدائرة في السابق تنافساً بين الشيعة وقبيلة العوازم ولكن في انتخابات ١٩٩٦ و ١٩٩٩ أصبحت الدائرة حكراً على الشيعة بسبب نقل الأصوات الشيعية من دوائر أخرى إلى هذه الدائرة . وتحول الصراع إلى صراع شيعي شيعي بين أنصار الجمعية الثقافية الاجتماعية وأنصار ما يسمى " بمسجد الشيرازي " الذى يسانده بعض الشخصيات الموالية للحكومة . ولذلك تمكن الجناح الثاني من الفوز بمقعدي الدائرة حيث حصل السيد صالح عاشور على المركز الأول والدكتور يوسف الزلزلة على المركز الثاني . وجاء أحمد لارى (مدعوم من الجمعية الثقافية) عضو المجلس البلدى السابق للمنطقة في المركز الثالث بينما حل النائب المخضرم عدنان عبد الصمد (مرشح الجمعية الثقافية) في المركز الرابع. ويدعى النائب السابق عدنان عبد الصمد بأن التأييد الحكومي للطرف الآخر كان هو السبب في عدم حصوله على أحد مقعدي الدائرة كما هو دارج منذ فترة طويلة جدا.

الدائرة الثانية (المرقاب) : تُعد هذه الدائرة من الدوائر السنية الحضرية . والتنافس فيها بين مرشحين ليبراليين مستقلين وبعض مرشحى المنبر الديمقراطي، ومرشحي الإخوان المسلمين. ففي السنوات الماضية كان مقعدا الدائرة مقسميين بين المنبر الديمقراطي ممثلا

بالنائب المخضرم عبدالله النيباري وبين أحد النواب الليبرالي المستقلين. إلا أن انتخابات ٢٠٠٣ شهدت تغييراً في هذا النمط حيث فاز في المقعد الأول المرشح المستقل محمد براك المطير من الطبقة التجارية والمدعوم من القوى الدينية ، وحل في المركز الثاني النائب السابق عبد الوهاب الهارون (ليبرالي مستقل). وحل النائب السابق عبدالله النيباري (رئيس المنبر الديمقراطي) في المركز الثالث، بينما حصل مرشح الإخوان المسلمين الذى كان يأتى دوماً في المركز الثالث صلاح العبد الجادر في المركز الخامس، هذا يعنى تراجعاً لثقل الحركة الدستورية في هذه المنطقة .

جدول رقم (٧)

نتائج الانتخابات العامة لمجلس الأمة لعام ٢٠٠٣

م	الدائرة	المرشحون في الانتخابات	عدد الأصوات التي حصل عليها	عدد الناخبين في الدائرة	عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم
١	الشرق	- صالح أحمد عاشور	١٦٤٠	٣٦٢٩	٣١٨٣
		- يوسف سيد حسن الزلزله	١٤٥٢		
		- أحمد حاجي علي لاري	١٣٦٢		
٢	المرقاب	- محمد براك المطير	٦٨٣	٢٢٣٨	١٨٠٦
		- عبد الوهاب راشد الهارون	٦٥٢		
		- عبدالله محمد النيباري	٦٠٦		
٣	القبلة	- جاسم محمد الخرافي	١٣٥٠	٣٧٩٨	٣٢٢٥
		- محمد جاسم الصقر	١٠٣٤		
		- عبدالرحمن محمد النصار	٧١٢		
٤	الدعية	- عبدالواحد محمود العوضي	١٦٤٢	٣٧٩٨	٣٢٢٥
		- عبدالله يوسف الرومي	١٠٤٦		
		- عبدالمحسن جمال	٨٠٩		
٥	القادسية	- أحمد باقر العبدالله	١٠٠٣	٣٤٨٧	٢٩٨٠
		- علي فهد الراشد	٨٠٢		
		- سعود عبدالعزيز المطوع	٧٤٤		
٦	الفيحاء	- مشاري جاسم العنجري	١٠٤٦	٣٢١٣	٢٦٤٠
		- فهد صالح الخنة	٩٩٨		
		- دعيج خلف الشمري	٧٣٦		
٧	كيفان	- وليد مساعد الطبطبائي	١٠٢٥	٣١٥٠	٢٦٩٣
		- عادل عبد العزيز الصرعاوي	٩٧٧		
		- عبدالله يوسف المعيوف	٩٥٢		
٨	حولي	- أحمد عبدالمحسن المليفي	٢١٩٠	٧٣٦٣	٦٠٠٥
		- حسن عبدالله جوهر	١٦٩٦		
		- علام علي الكندري	١٢٧٢		
٩	الروضة	- بدر شيحان الفارسي	١٠٩٥	٣٣٢٣	٢٧٨٣
		- ناصر جاسم الصانع	٩٢٠		
		- فيصل فهد الشايع	٨٨٦		
١٠	العديلية	- جمال حسين العمر	١٨٤٥	٦٣٧٣	٥١٧٢
		- باسل سعد الراشد	١٢٤٦		
		- صالح يوسف الفضاله	١٢٢٣		
١١	الخالدية	- علي عبدالله السعيد	١٣٩٧	٤٥٣١	٣٨٠١
		- أحمد عبدالعزيز السعدون	١٢٠٠		
		- ناجي عبدالله العبد الهادي	١٠٧٠		
١٢	السالمية	- مخلد راشد العازمي	١٤٤٧	٤٤٢٣	٣٥٩٤
		- سالم عبدالله الحماد	١٠٢٩		
		- أحمد خليفه الشحومي	٨٨٦		

تابع جدول رقم (٧)

نتائج الانتخابات العامة لمجلس الأمة لعام ٢٠٠٣

١٣	الرميثية	- حسين على القلاف البحراني	١٨٢٩	٧٢٦٠	٦٢٤١	٨٦ %
		- صلاح عبدالرضا خورشيد	١٨٢٢			
		- جمال أحمد الكندري	١٧٦٥			
١٤	أبرق خيطان	- فيصل على المسلم العتيبي	١٥٩٦	٤٦٢٧	٣٥٢٦	٧٦ %
		- وليد مناحى العصيمي	١٥١٧			
		- بدر ناصر الجبعان	١١٩٩			
١٥	الفروانية	- على سالم الدقباسى	٢٦٩٧	٨٠٣٣	٦٤٤٤	٨٠ %
		- براك ناصر النون	٢٢٩٧			
		- محمد هايف المطيري	٢٢١٧			
١٦	العمرية	- ضيف الله أبورمية	٢٢٧٩	٦٧١٦	٥٣١٢	٧٩ %
		- محمد حمود الفجي	٢٢٦٨			
		- مبارك بنيه الخرينج	٢١٤٠			
١٧	جليب الشيوخ	- حسين مزيد الديحاني	٣٢٤٩	٧١٦١	٥٨١٣	٨١ %
		- مسلم محمد البراك	٣٠٤٠			
		- فلاح فيصل الدويش	١٥٧٦			
١٨	الصليبخات	- خلف دميثير العنزي	١٦٣١	٥٧٨٨	٤٨٢٩	٨٣ %
		- راشد سلمان الهبيدة	١٣١٧			
		- عبدالله متعب العرادة	١١٣٧			
١٩	الجهراء الجديدة	- محمد خليفه الخليفه	١٥٣٦	٥٣٩٩	٤٣٧١	٨١ %
		- عواد برد العنزي	١٢٩٠			
		- فهد سماوي الظفيري	٩٢٧			
٢٠	الجهراء	- طلال مبارك العيار	٢٦٥٠	٦٨٦٤	٥٦٦٢	٨٢ %
		- محمد محسن البصيري	٢١٠٨			
		- طلال عثمان السعيد	١٣٩٠			
٢١	الأحمدي	- وليد خالد الجري	٤٠٩٢	١٠٧٦٤	٧٨٠١	٧٢ %
		- خالد سالم العدوه العجمي	٣٢٣٥			
		- سعدون حماد العتيبي	٣٠٣٤			
٢٢	الرقه	- جاسم على أحمد الكندري	٣٠٤٦	٧٢٧٦	٥٨٤٠	٨٠ %
		- عبدالله عكاش العبدلي	٢٦٨٢			
		- هادي هايف الحويله	٢٤٠٤			
٢٣	الصباحية	- غانم على الميع	٢٨٣٢	٦٦٠٦	٤٨٩٦	٧٤ %
		- فهد دهيمان الميع	٢٦٦٣			
		- محمد عبدالله العليم	٢٠٨٥			
٢٤	الفحيحيل	- على حمود الهاجري	٢٥١٧	٧٩٣٣	٦٣١٨	٨٠ %
		- عصام سلمان الدبوس	٢٤٥٣			
		- حسين براك الدوسري	٢١٣٧			
٢٥	أم الهيمان	- مرزوق فالح العازمي	١٩٧٢	٣٢٦٧	٤٢٨٤	٧٩ %
		- عبدالله فالح راعى الفحماء	١٨٣٠			
		- عبدالله فالح العجمي	١١٢٦			

* المصدر : وزارة الداخلية – الإدارة العامة للانتخابات – نتائج انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠٠٣ .

** يفوز في كل دائرة أول مرشحين يحصلان على أعلى عدد الأصوات .

الدائرة الثالثة (القبلـــة): تكاد تكون هذه الدائرة حكراً على التجمع الدستوري الممثل بالقوى التجارية والرأسمالية المحافظة . وقد حل في المركز الأول في هذه الدائرة النائب المخضرم جاسم محمد الخرافي (رئيس مجلس الأمة الحالي) وجاء النائب السابـــــق محمد جاسم الصقر (رئيس تحرير جريدة القبس الكويتية سابقاً) في المركز الثاني . وفي الحقيقة لا توجد حتى الآن أي منافسة لهذين النائبين في المنطقة ، فالمرشح الثالث عبد الرحمن النصار لم يكن منافساً قوياً للمرشحين في هذه الدائرة .

الدائرة الرابعة (الدعية) : تعتبر هذه الدائرة من الدوائر الصعبة حيث يكاد يقترب عدد الناخبين السنة من عدد الناخبين الشيعة . وفي العادة تتقاسم الطائفتان مقعدى الدائرة . إلا أن عام ٢٠٠٣ شهد تحولاً في السلوك الانتخابي حيث أحجمت مجموعة كبيرة من الشيعة الحساوية والشيعة البحارنة عن التصويت للنائب المخضرم عبد المحسن جمال المدعوم من قبل الجمعية الثقافية الاجتماعية . لذلك تشتت أصوات الناخبين الشيعة على أكثر من مرشح ليفوز بمقعدي الدائرة مرشحان من السنة هما السيد عبد الواحد العوضي ، وفي المركز الثاني النائب المخضرم عبدالله الرومي . وحل النائب السابق عبد المحسن جمال في المركز الثالث بفارق ٢٣٥ صوتاً عن الفائز الثاني .

الدائرة الخامسة (القادسية) : تتكون هذه الدائرة من منطقتين هما القادسية ذات الغالبية السنية والمنصورية ذات الغالبية الشيعية . ويتمثل الصراع في هذه الدائرة بصراع سني شيعي، وبين السنة صراع بين التيار السلفي (التجمع الإسلامي الشعبي) والتيار الليبرالي المستقل .

وأظهرت نتائج ٢٠٠٣ فوز النائب المخضرم أحمد باقر العبدالله ممثل التيار السلفى في المركز الأول ، وحل علي فهد الراشد وهو قاض مستقل مدعوم من التيار الليبرالي في المركز الثاني . وحصل سعود المطوع المرشح الشيعي على المركز الثامن .

الدائرة السادسة (الفيحاء) : تتكون هذه الدائرة من منطقتي الفيحاء والنزهة ، وهما منطقتان يسكنهما غالبية من السنة الحضر المحافظين (يتركز هؤلاء بشكل خاص في منطقة الفيحاء).
والصراع هنا بين القوى الدينية المحافظة (سلف وإخوان) وبين القوى الليبرالية المستقلة .
وقد أسفرت الانتخابات عن فوز النائب المخضرم مشاري العنجرى في المركز الأول وحل الدكتور فهد الخنة ممثل الحركة السلفية في المركز الثاني . وجاء دعيج الشمري ممثل حركة

الإخوان (الحركة الدستورية الإسلامية) في المركز الثالث ، أما النائب السابق مشاري العصيمي والذي حافظ على مقعده منذ ١٩٩٢ (ليبرالى مستقل) فقد حل في المركز الخامس .

الدائرة السابعة (كيفان): كانت هذه الدائرة في السابق محل تنافس بين القوى الدينية والقوى الليبرالية ، إلا أن القوى الدينية ممثلة بالحركة السلفية (السلفية العلمية) أصبحت تهيمن على هذه الدائرة في الانتخابات العامة لعامي ١٩٩٦ – ١٩٩٩ . وفي انتخابات ٢٠٠٣ حل الدكتور وليد الطبطبائي (سلفية علمية) في المركز الأول وحل الإسلامي الأخر عادل الصرعـــاوي (إسلامي مستقل) في المركز الثاني . وجاء السيد عبدالله المعيوف وهو رياضي سابق ومدعوم بقوة من أطراف مقربة من الحكومة في المركز الثالث وبفارق ٢٥ صوتاً عن الفائز الثاني .

الدائرة الثامنة (حولي): تتكون هذه الدائرة من ثلاث مناطق رئيسية هى حولي والنقرة، بيان ، ومشرف (المنطقتان الثانية والثالثة هما الرئيسيتان في الدائرة) . ويغلب على ناخبي هذه الدائرة تسمية " المثقفون " الذين ينتخبون المرشحين ذوي المواقف والمبادئ الثابتة . كما أن هناك عنصراً آخراً هاماً وهو تقارب أعداد السنة مع الشيعة (مع تفوق للسنة في هذه المنطقة) وهذا يجعل التنبؤ بنتيجة الانتخابات في هذه الدائرة صعباً . وفي انتخابات عام ٢٠٠٣ حصل السيد أحمد المليفي (مستقل ذو توجهات دينية محافظة وهو نائب سابق بمجلس ١٩٩٦ بالمركز الأول ، وفاز الدكتور حسن جوهـــر للمرة الثانية على التوالي بالمركز الثاني (مدعوم من الجمعية الثقافية الاجتماعية) . وجاء في المركز الثالث المرشح الإسلامي علام الكندري (مدعوم من قبل التيار السلفي – جمعية إحياء التراث) .

الدائرة التاسعة (الروضة) : قبل تقسيم الكويت إلى خمسة وعشرين دائرة كانت هذه الدائرة تقل المنبر الديمقراطي . ولكن بعد تقسيم الدوائر إلى خمسة وعشرين دائرة في عام ١٩٨١ أصبحت هذه الدائرة مقسمة بين الحركة الدستورية والمنبر الديمقراطي ، ونواب الخدمات المدعومين من قبل الحكومة . لذلك لا تستطيع أية مجموعة حسم نتيجة الانتخابات بشكل مريح . وفي عام ٢٠٠٣ حصل السيد بدر شيخان الفارسي المستقل المدعوم من الحكومة على المركز الأول (رغم ترشيحه لأول مرة) بينما حصل مرشح الحركة الدستورية الدكتور ناصر الصانع على المركز الثاني. وحل النائب السابق فيصل الشايع (مرشح المنبر الديمقراطي) على المركز الثالث بفارق ٣٤ صوتاً عن الفائز الثاني. ومن الأسباب التي حالت دون نجاح النائب الشايع هو ترشيح صلاح المضف في المنطقة نفسها وهو مصنف

على التيار الليبرالي ، حيث حصل على ١٩٤ صوتاً وهي أصوات كانت كفيلة بإنجاح النائب الشايع.

الدائرة العاشرة (العديلية): تتكون هذه الدائرة من ثلاث مناطق هي العديلية، السرة، الجابرية. وتتكون الدائرتان الأولتان من غالبية سنية ، بينما تضم الجابرية غالبية شيعية. وبما إن أعداد الشيعة غير كافية لإنجاح مرشح شيعي فقد كانت هذه الأصوات تذهب إلى النائب السابق المرحوم سامي المنيس (مرشح المنبر الديمقراطي) بسبب مواقفه الوطنية المخلصة . أما بعد وفاته فقد تشتت أصوات الشيعة بين أعداد كبيرة من المرشحين الشيعة والسنة . وفى عام ٢٠٠٣ فاز في هذه الدائرة كل من جمال العمر (مرشح مستقل يحصل على دعم غير واضح من الحكومة) بينما حل في المركز الثاني السيد باسل الراشد (مرشح مستقل من عائلة تجارية) . أما النائب المخضرم صالح الفضالة فقد حصل على المركز الثالث بفارق ٢٦ صوتاً عن الفائز الثاني السيد الراشد الذي ترشح لأول مرة .

الدائرة الحادية عشرة (الخالدية): تتكون هذه الدائرة من ثلاث مناطق هي الخالدية، قرطبة، واليرموك، وهي مناطق يقطنها غالبية من السنة الحضر. وتشهد هذه المنطقة صراعاً متنوعاً بين قوى إسلامية (حركة دستورية) مع قوى ليبرالية وأخرى مستقلة مدعومة من الحكومة. وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز السيد على السعيد في المركز الأول (مستقل مدعوم من الحكومة). وقد سبق أن فاز النائب على السعيد بأحد مقعدي دائرة الجهراء (الدائرة ٢٠) . أما المركز الثاني فقد كان من نصيب النائب المخضرم ورئيس مجلس الأمة السابق السيد أحمد السعدون . ويعد المقربون من السيد السعدون ، إن حصوله على المركز الثاني مؤشر خطير، ويعبر عن تراجع شعبيته في المنطقة حيث يعتبر السيد السعدون قيادياً بارزاً ويمتاز بالشعبية سابقاً لترأسه المعارضة في المجلس ممثلة بالتكتل النيابي الشعبي المذكور سابقاً . كما يعود سبب تراجع شعبية النائب السعدون إلى عملية نقل الأصوات الموجهة في هذه الدائرة . وحل السيد ناجى العبد الهادي عضو المجلس البلدى السابق في المركز الثالث . أما السياسي البارز والنائب السابق الدكتور أحمد الربعي والمحسوب على التيار الليبرالي فقد حل في المركز الرابع ما يعد مفاجأة الانتخابات في تلك الدائرة .

الدائرة الثانية عشرة (السالمية) : تتكون هذه الدائرة من منطقتي السالمية ، البدع وسلوى . وتسيطر قبيلة العوازم بشكل كبير على الدائرة مع تواجد واضح للشيعة في منطقة سلوى بشكل خاص ، إلا أن ميزان القوى في صالح قبيلة العوازم بدون منافسة . وقد عملت قبيلة

العوازم انتخابات فرعية لتصفية مرشحيها . وقد اختار العوازم كل من مخلد العازمي وسالم الحماد ممثلين عن تلك التصفيات . وبالفعل حصل الاثنان على مقعدي الدائرة . وجاء المحامي أحمد الشحومي (من قبيلة العوازم) في المركز الثالث . أما النائب والوزير السابق الدكتور عبد المحسن المدعج (نائب عن الدائرة الثامنة مشرف ١٩٩٩) فقد جاء في المركز الخامس مع إنه من القبيلة نفسها ، ولكنه لم يخض الانتخابات الفرعية؛ لأنه يعتبرها ظاهرة تضر بمصلحة الوطن .

الدائرة الثالثة عشرة (الرميثية) : وتتكون هذه الدائرة من منطقة واحدة وهي الرميثية، وبها يتقارب أعداد الشيعة مع السنة مع تفوق بسيط للشيعة . وفي هذه الدائرة فاز كل من سيد حسين القلاف في المركز الأول . ويعد السيد القلاف ظاهرة في كل انتخابات فقد نجح في أكثر من دائرة (مشرف ، الدعية) في انتخابات سابقة . وهو رجل دين معمم مستقل ولكنه يعتمد في فوزه على نسبه الممتد إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم . لذلك فإن غالبية الشيعة تمنحه صوتها من هذا المنطلق ومن منطلق عدم فشل المرشح المعمم بعمامة الرسول (صلى) . أما المركز الثاني فقد كان من نصيب النائب السابق السيد صلاح خورشيد (وزير سابق) وهو مستقل ويحصل على دعم غير واضح من الحكومة . وجاء في المركز الثالث السيد جمال الكندري وهو نائب سابق عن هذه الدائرة ، ومدعوم من قبل الحركة الدستورية (إخوان) ، وعدد كبير من الكنادرة من ناخبي هذه الدائرة .

الدائرة الرابعة عشرة (أبرق خيطان) : تعتبر هذه الدائرة حكراً على قبيلة عتيبة بشكل رئيسي على الرغم من وجود منافسة بين قبيلة مطير والحضر . وقد شهدت هذه الدائرة في عام ٢٠٠٣ نقلاً ملحوظاً للأصوات الانتخابية للداخل حيث بلغ النقل إليها ١٤% من حجم الناخبين في المنطقة . وكان النقل لدعم مركز قبيلة عتيبة ضد المنافسين الآخرين . وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الدكتور فيصل المسلم العتيبي المحسوب على القوى الدينية (إسلامي مستقل) . وحل في المركز الثاني وليد مناحي العصيمي وهو من قبيلة عتيبة أيضا ومن النواب الذين يعتمدون على أداء الخدمات الخاصة لناخبي المنطقة ومحسوب على الحكومة . وحل في المركز الثالث بدر الجيعان (من قبيلة مطير) وهو مقرب من الحكومة أيضا . بينما حل النائب المخضرم حمود الجبري في المركز الرابع .

الدائرة الخامسة عشرة (الفروانية): وتضم هذه الدائرة مناطق الفروانية، الفردوس، والرحاب . وتسيطر قبيلة الرشايدة على هذه المنطقة مع منافسة شديدة من قبيلة مطير، لذلك

كان النقل لهذه الدائرة ملحوظاً لصالح هاتين القبيلتين . وبما إن التنافس هنا قبلي فقد شهدت المنطقة انتخابات فرعية لقبيلة الرشايدة على الرغم من أن هذه الانتخابات مجرّمة بالقانون، ويعاقب من يشارك فيها. إلا أن القبائل بدأت تختار مسميات أخرى لهذه التصفيات بإطلاق أسماء أخرى عليها مثل " استمزاج آراء الناخبين" ومسميات أخرى للالتفاف حول القانـــون. وقد أسفرت نتيجة الانتخابات الفرعية عن فوز كل من على الدقباسي وبراك النون. وبذلك حصل الاثنان على مقعدي الدائـــرة، بينما حل المرشح محمد هايف المطيـــري على المركـــز الثالث .

الدائرة السادسة عشرة (العمرية) : تضم هذه الدائرة مناطق العمرية ، الرابية ، الرقعي والأندلس . ويحتد التنافس القبلي في هذه الدائرة بين قبيلتي مطير والرشايدة ، فبينما كانت قبيلة الرشايدة تسيطر على هذه الدائرة في انتخابات ١٩٩٦ و١٩٩٩ ، استطاعت قبيلة مطير أن تفوز في أحد مقاعد الدائرة في عام ٢٠٠٣ عندما فاز ضيف الله أبو رمية بالمركز الأول . ويعمل السيد أبو رميه طبيباً في وزارة الصحة وهو محسوب على القوى الدينية مع أنه غير منتم لأي من الحركات الدينية المعروفة . وحل في المركز الثاني محمد الفجي وهو من قبيلة الرشايدة، وكان عضواً بارزاً في غرفة تجارة وصناعة الكويت . وكانت المفاجأة سقوط النائبين السابقين ، المخضرم مبارك الدويلة العضو الأبرز في الحركة الدستورية (إخوان) ونائب الخدمات النشط مبارك الخرينج (وكلاهما من قبيلة الرشايدة) . وقد حل السيد الخرينج في المركز الثالث والدويلة بالمركز الرابع .

الدائرة السابعة عشرة (جليب الشيوخ) : وتتكون هذه الدائرة من مناطق جليب الشيوخ ، العارضية وضاحية صباح الناصر . وتكاد تكون هذه الدائرة مغلقه تماماً على قبيلة مطير. وبدلاً من أن يكون الصراع في هذه الدائرة بين قبيلة مطير والقبائل الأخرى فإن الصراع ازداد بين فروع القبيلة الواحدة . وقد حل في المركز الأول حسين مزيد الديحاني الذي كان يشغل منصب نائب رئيس المجلس البلدي سابقاً . وقد استفاد من مركزه هذا في أداء خدمات كثيرة لسكان دائرته الأمر الذي جعله يحتل المركز الأول بفارق بلغ ٢٠٩ أصوات عن صاحب المركز الثاني مسلم البراك العضو الأبرز في التكتل النيابي الشعبي . وعلى الرغم تمتع النائب البراك بشعبية كبيرة كونه من أبرز المتحدثين في مجلس الأمة فإن حصوله على المركز الثاني يعتبر انتقاصاً من وضعه في الدائرة ، وحل في المركز الثالث فلاح فيصل الدويش نجل النائب السابق وزعيم قبيلة مطير فيص الدويش . إلا أن الفارق في الأصوات بينه وبين مسلم البراك صاحب المركز الثاني كان ١٤٦٤ صوتاً .

الدائرة الثامنة عشرة (الصليبخات) : وتضم هذه الدائرة مناطق الصليبخات، غرناطة، والدوحة. ويسكن هذه المنطقه خليط من القبائل والحضر السنة والشيعة. لذلك لا تستطيع مجموعة معينة أو قبيلة منفرده أن تضمن الفوز بالانتخابات. لذلك يجب على المرشح أن يعمل تحالفات مع مرشحين آخرين . كما إن الدور الحكومي في إنجاح المرشحين هنا كان بارزاً وملحوظاً . وقد فاز في هذه الدائرة النائب المخضرم خلف دميثير العنزي وهو نائب خدمات مدعوم بقوة من الحكومة. وجاء في المركز الثاني راشد سلمان الهبيده (من قبيلة العوازم) وهو الآخر نائب خدمات سابق ومقرب من الحكومة . وحل النائب السابق عبدالله العراده في المركز الثالث. ومن الجدير بالذكر أن هذا النائب كان مدعوماً في انتخابات ١٩٩٩ من قبل الحركة الدستورية التي أعلنت تخليها عن دعمه في انتخابات ٢٠٠٣ .

الدائرة التاسعة عشرة (الجهراء الجديدة) : تضم هذه الدائرة خليطاً من القبائل مثل عنزه ، شمر والظفير . لذلك فالصراع قبلي ضد تحالف قبلي إسلامي ممثل في النواب القبليين ذوى التوجهات الإسلامية . وقد فاز في هذه الدائرة كل من محمد الخليفة الشمري (مستقل من التكتل النيابي الشعبي) ، والدكتور عواد برد العنزي مدرس الشريعة المنتمي إلى الحركة السلفية العلمية . وحل في المركز الثالث الدكتور فهد سماوى الظفيري المدعوم من قبل الحركة الدستورية (إخوان) .

الدائرة العشرون (الجهراء) : وتضم هذه المنطقة الجهراء القديمة التي يتركز فيها غالبية حضر الجهراء مع تجمع ملحوظ لقبيلة العجمان . وقد حصل النائب السابق طلال العيار على المركز الأول وهو مدعوم من الحكومة ووزير سابق ، وجاء النائب السابق محمد البصيري المدعوم من الحركة الدستورية وقبيلة العجمان في المركز الثاني .

الدائرة الحادية والعشرون (الأحمدي) : تعد هذه الدائـــرة من أكبر الدوائر في الكويـــت (١٠٧٦٤ ناخباً) ، وتضم مناطق الأحمدي ، الفنطاس ، المهبولة ، أبو حليفة ، ضاحية صباح السالم ، الظهر . وتتنافس في هذه الدائرة قبيلتان رئيسيتان هما : العجمان وعتيبة ، مع تركز أقل لقبيلة العوازم والحضر السنة . وقد فاز في هذه الدائرة كل من : وليد الجرى (من قبيلة العجمان) والعضو البارز في التكتل النيابي الشعبي . وجاء فى المركز الثاني خالد العدوه العجمي المدعوم من القوى الإسلامية على الرغم من عدم انتمائه بشكل رسمي لأى حركة منها ، وقد خاض كل منهم انتخابات فرعية لقبيلة العجمان . وحل في المركز الثالث سعدون

حماد العتيبي ٣٠٣٤ صوتاً ، في الوقت الذي نجح بعض المرشحين في دوائر أخرى بحصولهم على عدد أصوات أقل من ذلك بكثير (المركز الأول ٦٥٢ صوتاً في الدائـرة الثانية) .

الدائرة الثانية والعشرون (الرقة) : تتكون هذه الدائرة من الرقة وهدية . وفى السنوات السابقة كانت هذه الدائرة مغلقة على قبيلة العجمان ، ولكن فى السنوات الأخيره ظهر تكتل جديد سمي "**بتكتل الأقليات** ". ويتكون هذا التكتل من الأقليات القبلية الأخرى والحضر السنة . وأجرى هذا التكتل تصفيات بين مرشحيه لكي تتركز الأصوات على مرشحين اثنين ضد مرشحي قبيلة العجمان . وعليه فقد فاز تكتل الأقليات بمقعدي الدائرة ، وبحصول جاسم على الكندرى على المركز الأول وعبد الله عكاش العبدلي (من قبيلة مطير) على المركز الثاني . ويعتبر الاثنان محسوبين على التيار الديني الإسلامي (السلفية العلمية ، السلف) . وحل المرشح المخضرم السابق المدعوم من الحكومة هادي الحويلة (من قبيلة العجمان) في المركز الثالث .

الدائرة الثالثة والعشرون (الصباحية) : تقطن هذه الدائرة غالبية من قبيلة العوازم مع تواجد ملحوظ لقبائل أخرى مثل مطير والعجمان . وقد أجرت قبيلة العوازم انتخابات فرعية فى هذه الدائرة اشترك فيها النائب والوزير السابق فهد الميع (مع وجود قانون يجّرم الانتخابات الفرعية) والمرشح غانم الميع. وعليه فقد فاز الاثنان بمقعدي الدائرة وبتفوق كبير على الفائز الثالث محمد العليم (من قبيلة مطير) المدعوم من الحركة الدستورية (إخوان) .

الدائرة الرابعة والعشرون (الفحيحيل) : تتكون هذه الدائرة من مناطق الفحيحيل ، المنقف والقرين . وتضم الدائرة خليطاً سكانياً يشمل عدة قبائل مثل : بنو هاجر والفضول وتجمعات قبلية صغيرة بالإضافة إلى الحضر. ولعدم وجود مجموعة منفردة أو قبيلة متسيدة فى هذه الدائرة فإن تشكيل تحالفات بين بعض المرشحين يكون هو المساعد على الفوز بمقعدي الدائرة. وفى انتخابات عام ٢٠٠٣ فاز فى مقعدي الدائرة كل من : علي الهاجري (مستقل من قبيلة بنى هاجر) وعصام الدبوس (مستقل من الحضر المنتمين إلى قبيلة الفضول) . وحل فى المركز الثالث النائب السابق حسين الدوسري ذو التوجه الديني الإسلامي المدعوم من قبل (التيارات الإسلامية) .

الدائرة الخامسة والعشرون (أم الهيمان): تضـم هذه الدائـرة ضاحيـة علـى السالـم (أم الهيمان سابقاً) وضاحية جابر العلي. وتعتبر هذه الدائرة حكراً على قبيلة العوازم منذ

تعديل الدوائر فى عام ١٩٨١. ويلاحظ أن عدد الناخبين فى هذه الدائرة قليل نسبيا مقارنة بالدوائر الأخرى؛ لصغر المنطقة وقلة عدد سكانها، إلا أن التوسعة الحضرية الجديدة جعلت عدد السكان يزداد بها عما كان في السابق. ولكن الزيادة الحقيقية لم تكن بسبب التوسع الحضري بقدر ما كان بفعل نقل الأصوات إليها من مناطق أخرى. ويعود سبب النقل إليها إلى محاولة قبيلة العجمان إيجاد موطن قدم لهم فى هذه الدائرة. الأمر الذى جعل قبيلة العوازم تستنفر مؤيديها لكى ينقلوا أصواتهم من دوائر أخرى إلى هذه الدائرة. لذلك نرى أن عدد الناخبين في عام ١٩٩٩ كان ١٤٩٣ ناخباً، فى حين قفز هذا العدد إلى ٤٢٨٤ ناخباً فى عام ٢٠٠٣ أي بزيادة تصل إلى ١٨٧ %. وأسفرت نتيجة الانتخابات عن ثبات وضع قبيلة العوازم فى المنطقة حيث فازوا بمقعدي الدائرة بحصول مرزوق الحبينى العازمي على المركز الأول وهو نائب سابق وينتمي للتكتل النيابي الشعبي وعبد الله راعي الفحماء بالمركز الثاني . وحل فى المركـــز الثالث عبدالله العجمى بفارق ٧٠١ صوتاً عن الفائز الثاني .

وبالاطلاع على الجدول رقم (٨) يمكننا معرفه الحجم النسبي لكل قوة سياسية فى البرلمان. فقد حصل النواب القبليون على ١٩ مقعداً بنسبة ٣٨ % بينما كان نصيبهم فى مجلس ١٩٩٩ و ١٩٩٦ ٢٢ مقعداً (٤٤%) .

جدول رقم (٨) الحجم النسبي لكل قوى
سياسية في البرلمان الكويتي للأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٣

القوى السياسية	١٩٩٦	%	١٩٩٩	%	٢٠٠٣	%
ليبراليون	٥	%١٠	٨	%١٦	٥	%١٠
إسلاميون (إخوان مسلمون + سلف+ مستقلون)	٩	%١٨	٨	%١٦	١٢	%٢٤
شيعة	٥	%١٠	٦	%١٢	٥	%١٠
قبليون	٢٢	%٤٤	٢٢	%٤٤	١٩	%١٨
مستقلون	٩	%١٨	٦	%١٢	٩	%١٨
المجموع	٥٠	%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٥٠	%١٠٠

ولا يُعد ذلك تراجع حقيقي حيث أن من بعض النواب القبليين من هو محسوب على الجماعات الإسلامية ولذلك يدرج مع مجموعة الإسلاميين . ويأتي الإسلاميون كثاني قوة فى مجلس الأمة حيث حصلوا على ١٢ مقعداً (٢٤%) مقارنة بالمجالس السابقة (٨ مقاعد عام ١٩٩٩ و٩ مقاعد عام ١٩٩٦) . وهذا دليل على تنامى قوتهم وتأثيرهم في المجتمع الكويتي .

وحل النواب المستقلون فى المرتبة الثالثة بتسعة مقاعد (١٨%) . أما الشيعة فقد حصلوا على خمسة مقاعد بخساره مقعد عن عام ١٩٩٩ . أما الليبراليون فقد حصلوا على خمسة مقاعد وبخسارة ثلاثة مقاعد عن انتخابات عام ١٩٩٩ . أما بحساب النواب المقربين من الحكومة فإنه لايمكن فرزهم لوحدهم خاصة أن كثيراً من النواب القبليين وبعض المستقلين والشيعة نجحوا فى الانتخابات بدعم من الحكومة . وتختلف مواقف هؤلاء النواب فى مجلس الأمة على حسب القضايا المطروحة حيث نرى أن بعض النواب القبليين المقربين من الحكومة صوتوا ضد اعطاء المرأة حقوقها السياسية انطلاقاً من مفاهيم وتقاليد قبلية بحتة . وفى أحيان أخرى يساندون الحكومة فى قضايا آخرى .

خاتمـــة :-

يرى كثير من المراقبين السياسيين أنه يجب أن تكون هناك وقفة تقييم لدراسة الحيـــاة البرلمانية في دولة الكويت . هذه الديمقراطية التي استمرت لأكثر من أربعين عاماً تعرضـــت في بعض مراحلها لبعض الهزات ولكنها كانت جيدة بشكل عام وخاصة في استمرار التجربة منذ ١٩٩٢ حتى اليوم . إلا أن الملاحظ حالياً أن الأوان قد حان لإجراء بعض الإصـــلاحات السياسية في التجربة البرلمانية في دولة الكويت بعـــدما زادت الظـــواهر الســـلبية المرافقـــة للانتخابات . هذه السلبيات التي قدم الباحثان أمثلة عنها مثل عملية شراء الأصوات ، عمليـــة نقل الأصوات المؤدية إلى وصول بعض النواب قليلي الكفاءة والذين يشـــكلون عبـــأ علـــى الديمقراطية لا سنداً لها ويهدرون مبدأ تكافؤ الفرص وهي أحد عيوب النظام الانتخـــابي فـــي دولة الكويت . لذا إذا أردنا الإصلاح يجب أن نبدأ بتغيير قانون الانتخابات في دولة الكويت .

أ : يجب أن تعمل الدولة على التصريح بتشكيل الأحزاب السياسية المرخصة بقانون حتى يتم مراقبة أعمالها من قبل الدولة . وبوجود أحزاب وبرامج في البرلمان فإنـــه يمكـــن للناخبين محاسبتها إذا ما لم تقم بعملها جيداً في البرلمان بدل محاسبة النواب كأفراد .

ثانيا : يجب توسعة القاعدة الانتخابية فبعد أقرار الحقوق السياسية للمرأة ترشـــيحاً وانتخابـــاً يجب تخفيض سن الناخب من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة ، والسماح للأفراد مـــن الجـــيش والشرطة بممارسة حقوقهم الانتخابية . ذلك كله سوف يزيد من أعداد الناخبين ما يعطى صورة حقيقية عن الديمقراطية ، ومما يقلل من فرصة عملية شراء الأصوات ونقلها من دائرة إلى أخرى ويجعلها عديمة الجدوى ، لأنه إذا زاد عدد الناخبين يحتاج المرشح إلى عدد كبير للفوز وبذلك لا يستطيع ضعاف النفوس رشوة أعداد كبيرة من الناخبين .

ثالثا : يجب إعادة رسم الخريطة الانتخابية ، فقد أثبت أن نظام الخمسة والعشرين دائرة ساعد على تفشي الظواهر السلبية السابق ذكرها ، لأنه كلما صغر حجم الدائرة كان الـــتحكم فيها أسهل سواء من قبل الحكومة أو من قبل المرشح؛ لأنه يحتاج إلى عدد قليـــل مـــن الأصوات لكي يفوز . ومن هنا يستطيع مالك المال أو التحالفات القبليـــة أو الطائفيـــة الفوز على حساب المرشـــح المخلص الكفؤ الذي لا يملك تلك المميزات المذكـــوره . لذا على الحكومة والمجلس العمل بجد على إعادة رسم الدوائر الانتخابية أما بالعودة إلى التقسيم القديم (١٠ دوائر) أو إلى نظام الدوائر الخمس. كل هذه الاجراءات بالتأكيـــد

ستعمل على تصحيح الأوضاع السياسية في دولة الكويت ، ولكن يبقى الأهم هو زيادة وعي الناخب الذي يجب أن يرتقي بحيث تكون مصلحة الوطن لديه أهم من مصلحة طائفته أو قبيلته أو تجمعه السياسي أو الديني . وأخيراً إذا استطاعت الدولة ضمان العدالة للمواطن وتحقيق احتياجاته وفقاً للقانون والدستور فإن المواطن لن يلجأ إلى طائفته أو قبيلته لتحقيق مصالحه الشخصية بل سيلجأ إلى القانون . وبذلك سوف يقل نمط التصويت الطائفي والقبلي والفئوي .

الهوامش :-

1. Hartshorne, R. "Political Geography", in James, C. American Geography Inventory and Prospects. New York, Syracuse University press, 1950, p.178.

٢. محمد محمود الديب" الجغرافية السياسية منظور معاصر " مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٧٣٩-٧٧٨.

3. Muir, R Paddision, R. "Politics, geography and behavior Methuen Co. Ltd: London, 1985,pp.80-114.

4. Taylor , p. and Johnston, R." Geography of Elections ", Harmondsworth: Penguin Books, London, 1971, p.123.

5. Krehbiel, E. " Geographic Influences in British Elections ", The Geographical Review, vol. 2; 1916, pp.419-432.

6. Busteed, M. "Geography and voting Behaviour Oxford: Oxford University Press, 1975,pp.30-55.

7. Cox, K., "The Voting decision on a spatial context", Progress in Geography, vol.1, 1969, pp.81-117.

8. Butler, D. and Stokes, B., " Political changes in Britain: Forces shaping electoral choice, London, Mac Millan, 1974, p.117.

9. Johnston, R. " Local effects in Voting at Local Election. "Annals of the Association of American Geographers. Vol. 64. 1974, pp.428-429.

10. Johnston, R." Contagion in Neighborhoods: A Note on Problems pf modeling and analysis "Environment andplanning, vol.8, 1976, pp.581-586.

١١. خالد العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت (الطبعة الثانية)، الكويت، مطبعة فهد المـرزوق، ١٩٧٨، ص ٥.

12. Shuaiber, S., "Political development in Kuwait, continuity and change in an Arab independent Gulf state," (Unpublished Ph.D. thesis, University of Oxford, 1981),p.88.

١٣. جريدة القبس (العدد ١١٤٧١)، السنة٣٤ ، ١٧ مايو ٢٠٠٥، الكويت.

14. Jarkhi, J. "The Electoral process in Kuwait: A Geographical Study", (Unpublished Ph.D. thesis, University of Exeter, 1984, p.100).

١٥. السمات الأساسية للسكان في الكويت ، دولة الكويت، وزارة التخطيط، إدارة التنمية البشـرية، أكتـوبر ٢٠٠٥،ص٣.

١٦. عبد الله الشايجي " انتخابات مجلس الأمة السابع " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربيـة، العـدد٧٢، يناير ١٩٩٤، ص٢٠.

١٧. دبي الحربي " من ينتخب من ولماذا ؟ " دراسة في وسائل وعوامل التأصير على الناخب الكـويتي، دار القبس، ١٩٩٦، ص ٣٣-٦٧.

١٨. المصدر السابق، ص ٥٥.

١٩. جريدة الوطن، العدد(١٠٥١٨)، السنة ٤٤، ١٧ مايو ٢٠٠٥، الكويت.

٢٠. فلاح المديرس " الحركة الشيعية في الكويت" الكويت – دار قرطاس، ١٩٩٩، ص٦.

٢١. فلاح المديرس " التجمعات السياسية الكويتية" دار قرطاس، الكويت ١٩٩٤، ص١٣.

٢٢. عبد الله الشايجي، مصدر سابق، ص ٤٣.

٢٣. " دراسة حول أولويات القضايا الوطنية التي تهم المواطنين" الأمانة العامة لمجلـس الـوزراء- مركـز البحوث والدراسات- أكتوبر ٢٠٠٣، مركز المعلومات والدراسات لجريدة القـبس، رقـم ١٠٥٤٤٧٢، أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٤. " أولويات الناخبين لمجلس (١٩٩٩-٢٠٠٣) " ، إصدارات إدارة البحوث والدراسات، مجلـس الأمـة، يونيو١٩٩٩، ص٢٧.

٢٥. قانون رقم (٢٨) لعام ١٩٦١.

٢٦. جاسم كرم، جاسم العلي، " تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافيـة : دراسة في جغرافية الانتخابات" ، رسائل جغرافية، العدد٢٢٤، يناير١٩٩٩، ص ٨-١٠.

٢٧. قانون (٩٩) لعام ١٩٨٠ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

٢٨. جاسم كرم ، جاسم العلي، مصدر سابق، ص ١٣-١٥.

٢٩. جريدة القبس، (العدد١٠١٧٢٣٧)، الكويت ، ٢٠٠٣/٦/٢٨.

٣٠. جريدة الوطن، الكويت ٢٠٠٣/٦/٣.

٣١. جريدة القبس، مركز المعلومات والدراسات لجريدة القبس، ٢٠٠٤/٧/٢٦.

٣٢. جريدة القبس، مركز المعلومات والدراسات، رقم ٢،١٠٧٢٦٣٤/١/٢٠٠٤.

٣٣. قانون الانتخابات لدولة الكويت، المادة الرابعة وزارة الداخلية.

٣٤. محمد عبد الله العبد الجادر، " جريدة القبس (العدد ١٠١٢٥٩٦)، الكويت ٢٠٠٣/٦/١٤.

٣٥. " الأسس التي يتوقف عليها اختيار الناخبين لنوابهم " ، مجلس الأمة الكويتي ، الأمانـة العامـة ، إدارة البحوث والدراسات ،٢٠٠٣، ص ٢٠-٢١.

٣٦. المرجع السابق، ص٢١.

٣٧. " نتائج انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠٠٣" وزارة الداخلية ، الإدارة العامـة للشـؤون القانونيـة- إدارة شؤون الانتخابات،٢٠٠٣، الكويت.

المراجع العربية :

****

١- السمات الأساسية للسكان في الكويت، دولة الكويت، وزارة التخطيط، إدارة التنمية البشرية ، اكتوبر ٢٠٠٥ .

٢- "الأسس التي يتوقف عليها اختيار الناخبين لنوابهم " مجلس الأمة الكويتي ،الأمانة العامة ، إدارة البحوث والدراسات ، ٢٠٠٣ .

٣- " أولويات الناخبين لمجلس (١٩٩٩ – ٢٠٠٣) " إصدارات إدارة البحوث والدراسات ، مجلس الأمة ، يونيو ١٩٩٩ .

٤- **جاسم كرم ، جاسم العلي** ، " تحديد الدوائر الإنتخابية لدولة الكويت بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية : دراسة في جغرافية الإنتخابات "، رسائل جغرافية ، العدد ٢٢٤ ، يناير ١٩٩٩.

٥- **جريدة القبس** ، (السبت ٢٠٠٣/٦/٢٨) ، العدد ١٠١٧٢٣٧ الصفحة الأولي) .

٦- **جريدة القبس** ، مركز المعلومات والدراسات رقم ١٠٧٢٦٣٤ ، ٢٠٠٤/١/٢ .

٧- **جريدة القبس** ، مركز المعلومات والدراسات لجريدة القبس ، ٢٠٠٤/٧/٢٦.

٨- **جريدة القبس** ، العدد١١٤٧١ ، السنة ٣٤ ،١٧ مايو ٢٠٠٥ ، الكويت .

٩- **جريدة الوطن** ، (٢٠٠٣/٦/٣) .

١٠- **جريدة الوطن** ، العدد ١٠٥١٨، السنة ٤٤، ١٧ مايو ٢٠٠٥ ، الكويت .

١١- **خالد العدساني** ، نصف عام للحكم النيابي في الكويت (الطبعة الثانية)،الكويت، مطبعة فهد المرزوق ، ١٩٧٨.

١٢- " **دبي الحربي**" من ينتخب من ولماذا؟ " دراسة في وسائل وعوامل التأثير علي الناخب الكويتي ، دار القبس ، ١٩٩٦.

١٣- **عبدالله الشايجي** " انتخابات مجلس الأمة السابع " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٧٢ ، يناير ١٩٩٤.

١٤- **فلاح المديرس**" التجمعات السياسية الكويتية " الكويت – دارقرطاس ، ١٩٩٩ .

١٥- **فلاح المديرس** " الحركة الشيعية في الكويت " الكويت – دار قرطاس ،١٩٩٩.

١٦- **قانون (٩٩) لعام** ١٩٨٠ بإعادة تحديد الدوائر الإنتخابية لعضوية مجلس الأمة

١٧- قانون الإنتخابات لدولة الكويت ، المادة الرابعة وزارة الداخلية .

١٨- **محمد العبد الجادر**، " جريدة القبس، السبت ٢٠٠٣/٦/١٤، العدد" ١٠٢٥٩٦" الكويت

١٩- **محمد محمود الديب**" الجغرافية السياسية منظور معاصر" مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

٢٠- " **نتائج انتخابات مجلس الأمة** لعام ٢٠٠٣" ، وزارة الداخلية ، الإدارة العامة للشئون القانونية – إدارة شئون الإنتخابات ، ٢٠٠٣ ، الكويت .

المراجع الأجنبية :

****

1- Busteed, M. "Geography and voting Behaviour, Oxford: Oxford University Press, 1975.

2- Butler, D. and Stokes, B., " Political changes in Britain: Forces shaping electoral choice, London Mac Millan, 1974.

3- Cox, K., "The Voting decision on a spatial context", Progress in Geography, vol.1, 1969.

4- Hartshorne, R. "Political Geography", in James, C. American Geography Inventory and Prospects. New York, Syracuse University press, 1950.

5- Jarkhi, J. "The Electoral process in Kuwait: A Geographical Study", (Unpublished Ph.D. thesis, University of Exeter, 1984).

6- Johnston,R. " Local effects in Voting at Local Election. " Annals of the Association of American Geographers. vol 64. 1974.

7- Johnston, R." Contagion in Neighborhoods: A Note on Problems pf modeling and analysis "Environment and planning, vol.8, 1976.

8- Krehbiel, E. "Geographic Influences in British Elections", The Geographical Review, vol. 2; 1916.

9- Muir, R Paddision, R. "Politics, geography and behaviour Methuen Co. Ltd: London, 1985.

10-Shuaiber, S., "Political development in Kuwait, continuity and change in an Arab independent Gulf state," unpublished Ph.D. thesis, University of Oxford, 1981)

11-Taylor , p. and Johnston, R. " Geography of Elections ", Harmondsworth: Penguin Books, London, 1971.